

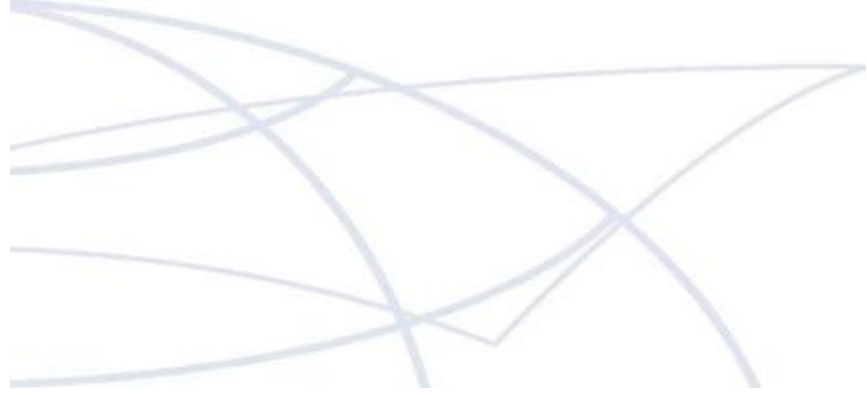


International Organization of Supreme Audit Institutions
Organisation Internationale des Institutions Superieures de Controle des Finances
Publiques Internationale Organisation der Obersten Rechnungskontrollbehorden
المنظمة الدولية Organizacion Internacional de las Entidades Fiscalizadoras Superiores
للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

تعميم رقم 85

نسخة مترجمة إلى اللغة العربية من قبل ديوان المحاسبة بدولة الكويت





تبادل التجارب يفيد الجميع

الاتصال | Contact | Contact | Kontakt | Contacto

Rechnungshof Österreich [INTOSAI Generalsekretariat](#)

Dampfschiffstrasse 2

Vienna – Vienne – Wien – Viena — 4ya Austria – Autriche – 1030

—'– Österreich – Austria

فاكس: +43 1 7180969

هاتف: +431711718905

intosai@rechnungshof.gv.at

قائمة المحتويات

- 1 أ. كلمة الافتتاح من رئيس مجلس مديري الإنتوساي
- 4 ب. كلمة الافتتاح من الأمين العام للإنتوساي
- 7 ج. محضر الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي
- 7 ا. لمحة لأبرز ما ورد
- 9 ا. الأعضاء المشاركون
- 10 ا. تقرير حول الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي
- 10 1. الترحيب وجلسة افتتاح الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي
(البند الأول)
- 11 2. تقرير رئيس منظمة الإنتوساي (البند الثاني)
- 15 3. تقرير اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة (البند 2)
- 17 4. تقرير الأمين العام لمنظمة إنتوساي (البند الثالث)
- 25 5. تقرير النائب الأول لرئيس للإنتوساي (البند 4)

- 28 6. تقرير حول لجنة المعايير المهنية (البند 5)
- 36 7. ما يستجد من أعمال (البند 13)
- 41 8. التقرير الخاص بلجنة بناء القدرات (البند السادس)
- 48 9. التقرير الخاص بلجنة تقاسم وتبادل المعرفة (البند السابع)
- 53 10. التقرير الخاص بلجنة السياسات والشئون المالية والإدارية والمرتبطة بأنشطة التعاون الخاصة بالإننتوساي مع الجهات المانحة (البند الثامن)
- 59 11. التقرير الخاص بفريق عمل الإننتوساي المعني بالتواصل (البند التاسع)
- 63 12. تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (البند العاشر)
- 66 13. تقرير مبادرة الإننتوساي للتنمية (البند الحادي عشر)
- 71 14. اجتماعات الطاولة المستديرة: تجارب المنظمات الإقليمية - القضايا الناشئة والشراكة مع الانتوساي (البند الثاني عشر)
- 75 15. تقارير المنظمات الإقليمية (البند الثاني عشر أ-ز)
- 76 16. ما يستجد من أعمال واختتام الاجتماع (البند الثالث عشر)
- 77 الملحق - جدول أعمال الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإننتوساي

أ. كلمة الافتتاح من رئيس مجلس مديري الإنتوساي

الوزير برونو دانتاس

رئيس مجلس مديري الإنتوساي

الزملاء الأفاضل،

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم لكم محضر الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، وتعد هذه الوثيقة بمثابة شهادة على الجهود الجماعية التي يبذلها أعضاؤنا في سعيهم لتحقيق التميز في التدقيق العام والتزامهم بتعزيز الشفافية والمساءلة وفعالية الحوكمة العامة.

كان الاجتماع منصةً لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في مجال التدقيق العام وذلك كونه ملتقى للعقول من جميع أنحاء العالم، حيث أعطيت لنا الفرصة للتأمل في إنجازاتنا ومناقشة التحديات التي تواجهنا ورسم المسار لمساعدتنا المستقبلية.

أود أن أعرب عن امتناني لرئيس محكمة التدقيق التابعة لجمهورية النمسا والأمين العام لمنظمة الإنتوساي د. مارجيت كراكر، وذلك لاستضافة الاجتماع بالإضافة إلى الاحتفالات الخاصة بالذكرى السبعين لتأسيس الإنتوساي وبالذكرى الستين لتأسيس الأمانة العامة للمنظمة. إن قيادة د. كراكر وتفانيها في خدمة القضايا التي تهم الإنتوساي أمرٌ يستحق الثناء، حيث أن إشرافها على الاجتماع كان سبباً في نجاحه بالإضافة إلى جعله عميقاً وملهمًا.

كما أتقدم بجزيل الشكر لفريق الأمانة العامة للإنٹوساي على جهودهم الحثيثة في تنظيم الاجتماع وتنسيقه، حيث أن دقة تخطيطهم وتنفيذهم قد ضمن جلسات سلسلة ومثمرة.

عند اطلاعكم على محضر الاجتماع، أمل أن تكتسبوا فهماً أعمق لعمل المنظمة والتزامها بتعزيز التعاون بين مجموعة واسعة من المؤسسات الدولية وكذلك في تعزيز الشبكة العالمية للأجهزة المعنية بالتدقيق، بالإضافة إلى مساهمتها في النهوض بالممارسات المتعلقة بالتدقيق ومعاييره في جميع أنحاء العالم. ونؤمن بأن المناقشات والقرارات الموثقة في هذا المستند ستكون بمثابة المورد القيم لجميع الأطراف ذات العلاقة في مجتمع التدقيق العام.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز الدور المحوري لمجلس المديرين في إرساء الأسس اللازمة لتحقيق أهداف خطة الإنٹوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028، وقد كان لكل من القيادة والرؤية والتوجه الاستراتيجي دور فعال في توجيه جهودنا الجماعية وتوجيهنا نحو أهدافنا المشتركة.

أود أن أؤكد على دورنا في تعزيز الصوت الموحد للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتزامنا بالمساءلة والشفافية والتميز في التدقيق العام، وإن تدعيم شراكتنا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) وغيرهما من الأطراف الخارجية ذات العلاقة وذات الأهمية، ووضع استراتيجية شاملة لمشاركة المواطنين، وتعزيز التدابير الخاصة بمكافحة الفساد في الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، فضلاً عن التواصل في الوقت الفعلي؛ هي جزء من الاستراتيجية الموجهة نحو المستقبل لتعزيز فعالية الإدارة العامة ومساءلتها وشفافيتها.

وعلاوة على ذلك، أود أن أسلط الضوء على إنشاء مركز الدراسات المتقدمة (CAST) في إطار اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة، وسيكون المركز بمثابة منصة لتسهيل التعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وبين الأوساط الأكاديمية من خلال تعزيز الصلة القوية بين البحث والممارسة.

إنني أتطلع إلى مواصلة جهودنا التعاونية، كما أود ان أشكركم على دعمكم المستمر وعلى القيادة والاستباقية والابتكار مما عمل على دفع المهمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة إلى الامام.

مع أطيب التحيات،

برونو دانتاس

رئيس مجلس مديري الإنتوساي

ب. كلمة الافتتاح من الأمين العام للإنتوساي

د. مارجيت كراكر

الأمين العام للإنتوساي

الزملاء الأفاضل،

في أعقاب الاحتفالات بالذكرى السبعين لتأسيس منظمة الإنتوساي وكذلك الذكرى الستين لتأسيس الأمانة العامة للإنتوساي، والتي استضافتها محكمة التدقيق التابعة لجمهورية النمسا، عُقد الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري المنظمة في مبنى البرلمان النمساوي الذي تم تجديده حديثاً. وأتاحت لنا هذه المناسبة التاريخية الفرصة للتذكير ببدايات الإنتوساي وبتطورات التدقيق على القطاع العام على مر الزمن، كما شجعتنا على إلقاء نظرة على ما ينتظرنا وكيف يمكن للمنظمة أن تسهم في تعزيز مكانة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وتعزيز أهميتها وقدرتها.

منذ انعقاد المؤتمر الدولي الرابع والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي/INCOSAI XXIV) في مدينة ريو دي جانيرو، أظهرت مساهمات كل من الأجهزة والمنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي وإنجازاتها عزم مجتمع التدقيق العام على بذل جهوده لمواكبة المتطلبات المتغيرة والمفروضة على عمليات التدقيق على القطاع العام، سواء من خلال تبادل الخبرات التقنية على شكل معايير ومواد إرشادية أو أيضاً من خلال زيادة التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة في الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية الشريكة.

يتطلب هذا النوع من تعزيز التواصل أن تعمل منظمة الإنتوساي كصوت عالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة تحقيقاً لهدف خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028 والرؤية المبينة فيها، وتم تعزيزها من خلال اعتماد استراتيجية الإنتوساي للتواصل للفترة 2023-2028 التي تحمل عنوان: "توحيد أصوات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ورفعها في الساحة العالمية"، ويجسد هذا العنوان تطلع الأجهزة التابعة للإنتوساي إلى أن تكون الأجهزة العليا للرقابة مسموعة ومفهومة من قبل الأطراف ذات العلاقة ومن قبل المجتمع ككل، ويتطلب ذلك منهم الحرص على إبراز الأعمال والمساهمات التي تقدمها للقضايا موضع الاهتمام مثل الاستدامة؛ وهي الموضوع الرئيسي لاحتفالات الذكرى السنوية لتأسيس الإنتوساي.

بعد أن وجدنا أنفسنا في منتصف الطريق نحو تحقيق خطة الأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، تفاقمت بعض المجالات المطروحة في جدول أعمال خطة الأمم المتحدة 2030؛ مما قابلته أيضًا العديد من مبادرات الإنتوساي التي تهدف إلى مواجهة التحديات كالتغير المناخي والمؤسسات القوية. وفيما يتعلق بالتحدي الأخير، فلا تزال الأجهزة العليا للرقابة، وعلى وجه الخصوص، تواجه قيودًا على استقلاليتها، وقد تم تسليط الضوء على تلك التعقيدات في مناقشة الطاولة المستديرة التي عقدت بين ممثلي المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي، وتعد تلك المناقشة الأولى من نوعها والتي تعقد خلال اجتماع مجلس المديرين. وأود استغلال هذه المناسبة لأكرر تقديري لجميع الوفود المشاركة في هذا التبادل المُرضي للخبرات والتحديات وأفضل الممارسات، حيث أظهر الحوار أهمية توحيد صفوفنا ومواصلة جهودنا للتواصل بانتظام وشفافية ومن خلال مختلف القنوات.

إنني على ثقة من أن منظمة الإنتوساي ستظل ثابتةً في التزامها بالدعوة إلى تمكين الأجهزة العليا للرقابة وتعزيز قدراتها من خلال وسائل مبتكرة لتبادل المعرفة وفرص التدريب والتواصل.

ومن هذا المنطلق، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس المديرين على التزامهم واستجابتهم واجتهادهم، وأتوجه بالشكر الخاص للوزير برونو دانتاس على توليه رئاسة اجتماع المجلس بامتياز، كما أشكر المدقق العام السيدة هيلينا لينديبيرغ والتي قادت الطاولة المستديرة الإقليمية بقدر كبير من الانفتاح والاهتمام.

بالنظر إلى السنوات السبعين الماضية من إنشاء منظماتنا، فإن المناقشات والاعتبارات والاقتراحات المقدمة خلال اجتماع مجلس المديرين تجعلني أشعر بالثقة أن الإنتوساي مهياً جيداً لتحقيق المزيد من النجاح لسبعين سنة أخرى أو أكثر.

مع أطيب التحيات،

د. مارجيت كراكر

ج. محضر الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي

عُقد الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي في 21 نوفمبر 2023 في مدينة فيينا في جمهورية النمسا بحضور 136 ممثلاً عن الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة¹ من 30 وفداً، وقد نظمت محكمة التدقيق التابعة لجمهورية النمسا الاجتماع بصفتها الأمين العام للإنتوساي، وترأسه رئيس مجلس المديرين الوزير برونو دانتاس.

دارت بعض المواضيع الأساسية التي تمت مناقشتها في الاجتماع السابع والسبعين لمجلس المديرين حول تعزيز دور منظمة الإنتوساي باعتبارها الصوت العالمي للتدقيق العام – استناداً إلى إعلان ريو، الوثيقة الختامية لمؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين – وتعزيز علاقاتها مع المنظمات الخارجية الشريكة والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية لدعم الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ على استقلاليتها وتعزيزها.

ا. لمحة لأبرز ما ورد

- الموافقة على المواضيع التالية لمناقشتها في مؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين:
 - الموضوع الأول: "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في التدقيق على الأنشطة الحكومية والبنوك المركزية في ظل الأزمات المالية والاقتصادية".
 - الموضوع الثاني: "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق".
- الموافقة على تولي الجهاز الرقابي التابع للولايات المتحدة الأمريكية رئاسة الموضوع الأول، وتولي الجهاز الرقابي التابع لجمهورية مصر العربية رئاسة الموضوع الثاني.

¹ قام الجهاز الرقابي التابع لروسيا الاتحادية بالمشاركة في الاجتماع عن بعد

- اعتماد المقترح بترشيح الجهاز الرقابي التابع لجمهورية إندونيسيا لاستضافة مؤتمر الإنكوساي السادس والعشرين والمقرر انعقاده في عام 2028.
- الموافقة على استراتيجية الإنكوساي للتواصل للفترة 2023-2028.
- اعتماد شبكة موظفي الاتصال لدى الإنكوساي (NICO).
- اعتماد خطة التنمية الاستراتيجية للفترة 2023-2028.
- اعتماد المعيار الدولي ISSAI 140 المعدل - رقابة الجودة في الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والذي سيدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2025.
- الموافقة على ست وثائق تم إعدادها في إطار إجراء ضمان الجودة للمنتجات غير التابعة لإطار الإنكوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (non-IFPP).
- الموافقة على تعيين كل من الجهاز الرقابي التابع للمملكة المتحدة رئيسًا للجنة الفرعية المعنية بالرقابة المالية والمحاسبة (FAAS) والجهاز الرقابي التابع لمملكة السويد نائبًا لرئيس اللجنة.
- الموافقة على إنشاء مركز الدراسات المتقدمة (CAST) في إطار اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة (SCEI).
- الإحاطة علمًا بالمبادرة المطروحة من قبل لجنة بناء القدرات (CBC) بالتعاون مع عدة هيئات ومنظمات إقليمية تابعة للإنكوساي من أجل دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والأجهزة الرقابية التي تعمل في ظروف معقدة ومليئة بالتحديات من أجل التكيف مع متطلبات إطار الإنكوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP).
- الموافقة على إجراء استعراض يتركز على تقييم أفضل الممارسات في الهيئات المعنية بوضع المعايير ومقارنتها بتلك الممارسات التي تمارسها الإنكوساي.

II. الأعضاء المشاركون

فيما يلي الدول الأعضاء في مجلس المديرين الذين شاركوا في الاجتماع السابع والسبعين لمجلس

مديري الإنتوساي:

- الجزائر
- النمسا (الأمين العام)
- البرازيل (الرئيس)
- مصر (النائب الأول للرئيس)
- محكمة المدققين الأوروبية (ECA)
- الهند
- اليابان
- المكسيك
- ناميبيا
- النرويج
- بيرو
- بولندا
- البرتغال
- قطر
- روسيا الاتحادية (المشاركة عن بعد)
- ساموا
- السعودية (النائب الثاني للرئيس)
- جنوب أفريقيا
- تايلند
- الإمارات العربية المتحدة

III. تقرير حول الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي

فيما يلي ملخص للتقارير المقدمة خلال الاجتماع السابع والسبعين لمجلس المديرين، حيث قامت الأمانة العامة بنشر التقارير ذات الصلة بالإضافة إلى التقارير المقدمة خطياً من المنظمات الإقليمية التابعة لمنظمة الإنتوساي في الموقع الإلكتروني للمنظمة².

1. الترحيب وجلسة افتتاح الاجتماع السابع والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي (البند 1)

رحب الوزير برونو دانتاس - رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي في البرازيل ورئيس مجلس مديري الإنتوساي - ترحيباً حاراً بأعضاء المجلس، وتقدم بجزيل الشكر للجهاز الرقابي النمساوي على استضافته للاجتماع في المبنى الملهم للبرلمان النمساوي والذي تم تجديده حديثاً. وتذكيراً بمبادئ الإنتوساي التوجيهية؛ كتبادل المعرفة والنزاهة والكفاءة المهنية والالتزام بالمنفعة العامة على وجه الخصوص، أكد الرئيس أن القرارات المتخذة خلال الاجتماع سيكون لها صدى في جميع أنحاء العالم، لا سيما وأن الإنتوساي تعمل على توسيع علاقاتها مع المؤسسات الدولية الأخرى، ومن هذا المنطلق سلط الضوء على المسؤولية التي يتحملها مجلس المديرين في تشكيل مستقبل المنظمة وصياغة المسار الذي يتماشى مع المشهد المتطور للتدقيق العام.

وعلى خلفية الذكرى السبعين لتأسيس منظمة الإنتوساي، أعرب الوزير دانتاس عن امتنانه لمساهمات أعضاء مجلس المديرين في السنوات الماضية، وأكد على أهمية خبراتهم ورؤاهم في الوقت الذي تسعى

² <http://www.intosai.org/news-centre/calendar.html> - username: 77gb - password: int_gb_2023

فيه المنظمة جاهدةً لتعزيز تأثيرها على الساحة العالمية، ومن ثم طلب الوزير من أعضاء المجلس اعتماد جدول أعمال الاجتماع.

قام المجلس باعتماد جدول أعمال الاجتماع السابع والسبعين لمجلس المديرين

2. تقرير رئيس منظمة الإنتوساي

قام الوزير دانئاس بصفته رئيساً لمجلس مديري منظمة الإنتوساي، بتقديم لمحة عامة عن أولويات رئاسة المنظمة ومشاريعها الرئيسية وإنجازاتها منذ الاجتماع السادس والسبعين للمجلس، وفي هذا السياق قام أيضاً بتسليط الضوء على أن الأنشطة المقابلة للجهاز الرقابي البرازيلي والتي عملت على تعزيز الصوت الموحد للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتزامها بالمساءلة والشفافية والامتياز في التدقيق العام، ومن ثم انتقل الوزير دانئاس إلى تحديد مختلف المشاريع والشراكات التي عززها الجهاز الرقابي البرازيلي في هذا الصدد:

- الشراكة بين منظمة الإنتوساي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال توقيع مذكرة تفاهم (MoU) تتضمن أربعة مجالات رئيسية للتعاون - المناخ والمساواة بين الجنسين والرقمنة وتمويل التنمية - والتركيز بشكل خاص على شهادة "المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة" التي تميز وتدعم المؤسسات العامة الملتزمة بالنهوض في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- يقود الجهاز الرقابي البرازيلي مشروع "الماسح المناخي/ClimateScanner" بالتعاون مع مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية (WGEA)، حيث يسخر المشروع الجهود التعاونية لـ 18

جهازاً أعلى للرقابة وعدد من الشركاء الدوليين مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، حيث أن الهدف من المشروع هو تزويد الأجهزة العليا للرقابة بالبيانات القائمة على الأدلة حول العمل المناخي، وسيتم عرض النتائج الأولية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين المعني بتغير المناخ والذي سيعقد في الإمارات العربية المتحدة.

- إن مبادرة "تبني جهاز أعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة/Adopt a SAI" التي تم تنفيذها بالتعاون مع الجهاز الرقابي الأرجنتيني - بصفته رئيساً للجنة المعنية بتقنية المعلومات والاتصالات التابعة لمنظمة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأولاسيفس) - تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي مع التركيز بشكل خاص على استراتيجيات تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة التابعة لمنظمة الأولاسيفس.
- قيام مجموعة العمل المعنية بسياسات الهياكل الأساسية وتنظيمها بإنشاء إطار تقني يشرف على الامتيازات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستهداف الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- إن مبادرة "ProInter" ببرنامجها التجريبي "المرأة في القيادة" - والتي تم تنفيذها في الأجهزة العليا للرقابة بالدول الناطقة باللغة البرتغالية - تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة الرقابية من خلال التبادلات المنظمة داخل الهيئات والمنظمات الإقليمية التابعة للإنتروساي.

كما وتطور بعض الأنشطة الأخرى حول ما يلي:

• إنشاء "إطار العمل المعني بتحول الطاقة للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" والذي يستند على قياس التقييمات التي أجرتها الأجهزة الرقابية والمتعلقة بالإجراءات المتخذة من قبل الحكومات أثناء عملية الانتقال الطاقى.

• وضع استراتيجية شاملة لمشاركة المواطنين بالتعاون مع لجنة مشاركة المواطنين التابعة لمنظمة الأولاسيفس وفريق عمل الإنتوساي المعني بمشاركة المواطنين والمجتمع المدني (TFCP)، وتنفيذ تلك الاستراتيجية.

• التعزيز من تدابير مكافحة الفساد في الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالتعاون مع البنك الدولي، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)، والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد (IAACA).

في ختام عرضه، سلط الوزير دانتاس الضوء على مبادرات رئاسة منظمة الإنتوساي لتشكيل إطار عمل ابتكاري للتواصل الفوري، وأشار في هذا السياق وبشكل خاص إلى حساب رئيس المنظمة على وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى خطابه الشهري المفتوح، مع نشر ثلاث خطابات مسبقاً في سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر 2023 حول المواضيع المتعلقة بمصادقية الميزانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

أنهى الوزير دانتاس عرضه بتقديم نظرة مستقبلية حول بند جدول الأعمال اللاحق للجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة (SCEI)، مشدداً على الأولويات الثلاثة لاستراتيجية اللجنة الاستباقية والمذكورة أدناه:

- إنشاء مركز الدراسات المتقدمة (CASt) وذلك لتسهيل عملية التعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وبين الأوساط الأكاديمية.
- تحسين من الشراكات المؤسسية للمشاركة الفعالة في الشبكات المؤسسية الاستشرافية العالمية.
- إنشاء مجموعة خبراء تختص بدعم أنشطة اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة على أساس شروطها المرجعية.

قام السيد كريشنان سانغارات سوبرامانيان - النائب الإضافي لمراجع ومدقق عام الهند ممثلًا للجنة تقاسم وتبادل المعرفة (KSC) - بتقديم الشكر للوزير دانتاس على عرضه، وبالإشارة إلى الأولوية المتصلة بالهيكل الأساسية التي ذكرها رئيس المنظمة فيما يتعلق بالإطار الفني للشراكات بين القطاعين العام والخاص، طلب السيد سوبرامانيان من رئيس الإنتوساي النظر في التواصل مع الجهاز الأعلى للرقابة التابع لجمهورية تنزانيا والذي كان يقود عملية مراجعة الدليل الإرشادي (GUID 5340) المعني بالتدقيق على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما قدم اقتراحًا بأن تقوم لجنة تقاسم وتبادل المعرفة بإبلاغ الجهاز الرقابي التنزاني بالتواصل مع الجهاز الرقابي البرازيلي بهذا الصدد.

عند حديث السيدة غالينا إيزوتوفا - نائب رئيس غرفة حسابات روسيا الاتحادية - قامت بالثناء على رئيس الإنتوساي لمبادرته بتشكيل مجموعة خبراء معنية بالمخاطر الناشئة تتبع اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة، وذلك عند إشارتها إلى مجموعة الخبراء المعنية بجائحة COVID-19 والتي تم تشكيلها في عام 2020، كما أعربت عن تأييدها لإنشاء مركز الدراسات المتقدمة (CASt) وأشارت

إلى استعداد غرفة حسابات روسيا الاتحادية لتبادل الخبرات المعرفية وأفضل الممارسات ذات الصلة، لا سيما في مجالي الرقمنة والتفاعل مع المؤسسات الأكاديمية.

أحيط مجلس المديرين علماً بتقرير رئيس منظمة الإنتوساي

3. تقرير اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة (البند 2)

بصفته رئيس اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة القضايا الناشئة (SCEI)، قدم الوزير دانتاس أنشطة اللجنة الإشرافية والخطط المتعلقة بمبادرات اللجنة المستقبلية، وبعد قيامه بتقديم لمحة عامة عن تطور اللجنة على مدار السنوات الماضية وتسليط الضوء على دورها في تقديم توصيات للاستجابات السريعة والمرنة للمخاطر والتحديات الناشئة، أفاد الوزير أن اللجنة الإشرافية قد عقدت اجتماعات مع الأجهزة العليا الأعضاء في اللجنة والأطراف الخارجية ذات العلاقة لوضع مسارٍ للمستقبل، ومن ضمن الأمور الأخرى، تم عقد اجتماع افتراضي للجنة كاملةً في يوليو 2023 بالإضافة إلى اجتماع افتراضي تقني في سبتمبر 2023 مع الخبراء المعنيين بالتخطيط الاستراتيجي والاستشراف من مجتمع منظمة الانتوساي والأقاليم التابعة لها وكذلك من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وفي سياق تحقيق الأوليات الثلاث للجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI) نحو تنفيذ استراتيجية استباقية – والتي تتمثل في تشكيل فريق خبراء تابع للجنة الإشراف على القضايا الناشئة، وإنشاء مركز الدراسات المتقدمة (CAST)، وتعزيز الشراكات المؤسسية – أشار الوزير دانتاس كذلك إلى الاجتماع

الرسمي الأول لفريق الخبراء المزمع عقده في نوفمبر 2023 والذي سيدور حول مسألة إعداد رؤية مستقبلية وتوسيع نطاق الشراكات المؤسسية.

كما واصل الوزير دانتاس حديثه حول لجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI) مشيراً إلى هدف اللجنة والذي يتمثل في تشجيع التعاون مع الأوساط الأكاديمية وتعزيز البحث العلمي حول ما يتعلق بالأجهزة العليا للرقابة وغيرها من الموضوعات التي تؤثر على أعمال تلك الأجهزة الرقابية، كما أضاف بأن مركز الدراسات المتقدمة (CAST) والذي يعد الغرض من إنشائه تحقيق هذا الهدف سيكون مركزاً لإعداد تلك الأبحاث وإقامة الحوارات الأكاديمية. علاوة على ذلك، أوضح الوزير دانتاس أنه كان من المقرر إطلاق دعوة لتقديم المقترحات بشأن أعمال البحث العلمي، وسيتم الاستناد على نتائجها لتحديد الأنواع الأخرى من المهام التي سيتم القيام بها في هذا المركز.

وفي ختام تقريره، أعرب الوزير دانتاس عن ثقته بأن الأولويات المستقبلية للجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI) ستعمل على تقديم الدعم لمجلس المديرين ولمنظمة الإنتوساي عامةً فيما يتعلق بالاستجابة للقضايا الناشئة استجابةً يقظة واستباقية.

تم تقديم ما يلي لمجلس المديرين:

- الإحاطة علمًا بتقرير لجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI).
- الإحاطة علمًا بتشكيل فريق خبراء تابع للجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI).
- الموافقة على إنشاء مركز الدراسات المتقدمة (CAST).
- الموافقة على النسخة المحدثة من الشروط المرجعية الخاصة بلجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI).
- الإحاطة علمًا بشأن قيام لجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI) بتحديد الشروط المرجعية الخاصة بمركز الدراسات المتقدمة (CAST).

4 تقرير الأمين العام لمنظمة الإنتوساي (البند الثالث)

أشارت الأمين العام لمنظمة الإنتوساي، د. مارجيت كراكر، في معرض تقريرها إلى أولويات الأمانة العامة للمنظمة وأنشطتها المنعقدة منذ الاجتماع السادس والسبعين لمجلس مديري الإنتوساي، والتي ركزت على الجوانب التالية:

- تنفيذ خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028.
- اعتماد القرارات الصادرة عن مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين.
- تعزيز تحقيق المتطلبات الأساسية التي تكفل استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

- التشجيع على تقديم المساهمات من جانب الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- وضع استراتيجية تواصل جديدة لدى منظمة الإنتوساي بالاشتراك مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل بصفتهم الرؤساء المشاركون في فريق عمل الإنتوساي المعني بالاتصالات (TFIC).

وبالنظر إلى الفترة المشمولة بالتقرير، ألفت د. كراكر الضوء على التعاون الوثيق مع الجهاز البرازيلي بصفته رئيس مجلس مديري المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات التي اتخذت خلال مؤتمر الإنكوساي الماضي، لا سيما تلك المتعلقة بخطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028 وميزانية الإنتوساي لفترة الثلاث سنوات 2023-2025. هذا ونوهت د. كراكر بالاجتماع التحضيري الذي عُقد مع الجهاز المصري فيما يتعلق بمؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين والأعمال المنجزة في إطار وضع المقترحات بشأن محاور المؤتمر القادم الواردة أدناه والتي سبق تعميمها على مجتمع الإنتوساي للتعليق عليها في أكتوبر 2023:

- المحور الأول: "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق على الأنشطة الحكومية والمصارف المركزية خلال الأزمات المالية والاقتصادية".

- المحور الثاني: "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق".

أما فيما يتعلق بمؤتمر الإنكوساي السادس والعشرين والمزمع انعقاده في 2028، أبلغت د. كراكر مجلس المديرين بأنه وفقاً للنظام المتبع عادةً بالتدوير فيما بين الأجهزة الرقابية والذي تستند عليه

المنظمة في حال انعقاد المؤتمر في إقليم الأوساي، فقد تم اختيار الجهاز الإندونيسي عن طريق الجمعية العمومية للأوساي ليكون الجهاز المستضيف لمؤتمر الإنكوساي السادس والعشرين.

وفي هذا السياق، أعربت د. كراكر عن صادق امتنانها للجهاز المصري ونظيره الإندونيسي على استعدادهما للترحيب بمجتمع الإنتوساي واستضافته في إطار المؤتمرين القادمين للإنتوساي.

كما أشارت الأمين العام في معرض تقريرها إلى آخر المستجدات فيما يتعلق باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة، حيث استرعت انتباه مجلس المديرين إلى تلك التحديات التي تواجهها العديد من الأجهزة الرقابية مشيرةً إلى الآلية التي وضعتها مبادرة الإنتوساي للتنمية: آلية التأييد العاجل لاستقلالية أجهزة الرقابة العليا (SIRAM). حيث ذكرت الأمين العام أن آلية SIRAM قد أثبتت بأنها أداة ناجحة في الحصول على استجابات فعالة وفورية لتلك التحديات التي تعترض استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وقد جرى العمل بهذه الآلية لعدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. هذا وقد اغتنمت الأمين العام للإنتوساي هذه الفرصة لتتوجه بالشكر إلى كل من مبادرة الإنتوساي للتنمية ومنظمات الإنتوساي الإقليمية ومجتمع المانحين الدولي على تعاونهم ودعمهم في إطار تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والتشجيع عليها.

ثم أردفت د. كراكر في تقريرها مشيرةً إلى تعاون الإنتوساي مع الأمم المتحدة حول القضايا ذات الصلة بالاستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وفي هذا الصدد، أفادت د. كراكر بشأن الفعالية التي أقامتها الإنتوساي على هامش مؤتمر الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى في يوليو من عام 2023، والتي نُظمت خصيصًا لمناقشة موضوع "التحرك نحو التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة من أجل زيادة تأثير عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة"، حيث عُقدت هذه الفعالية تزامنًا مع حلول منتصف مرحلة تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة 2030

للتنمية المستدامة، وذلك بتنظيم من قبل كل من الأمانة العامة للإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي (WGEA) والجهازين الإندونيسي والبرازيلي. فضلاً عن ذلك، أشارت د. كراكر إلى المنشور الخاص الذي أصدرته منظمة الإنتوساي بمناسبة مرور سبعين عاماً على إنشاء المنظمة، والذي جاء تحت عنوان "مساهمات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التنمية المستدامة العالمية".

وفيما يتعلق بمنجزات عام 2024، واصلت الأمين العام للإنتوساي حديثها بإبلاغ مجلس المديرين بشأن الندوة السادسة والعشرين المشتركة بين الأمم المتحدة والإنتوساي والتي تعقد في إبريل 2024، حيث أفادت أن المحور المقترح لهذه الندوة هو "تنفيذ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالعمل المناخي: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وإسهاماتها وخبراتها" والذي جاء باقتراح من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) والأمانة العامة للإنتوساي والذي قد تم تعميمه على مجتمع الإنتوساي في أوائل أكتوبر 2023 للتعليق عليه.

وفي سياق قضية التغيرات المناخية والعمل المناخي، أفادت د. كراكر في تقريرها بشأن مذكرة التفاهم التي وقعها كل من رئيس منظمة الإنتوساي وأمينها العام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في سبتمبر 2023، حيث ركزت هذه الاتفاقية وبشكل خاص على القضايا الحالية ذات الصلة لدى كل من الإنتوساي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنها على سبيل المثال قضية التغير المناخي أو التشجيع على تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالتطورات المستجدة في الإنتوساي على صعيد العضوية في المنظمة، أبلغت الأمين العام مجلس المديرين أن منظمة الإنتوساي تضم 195 من الأعضاء من ذوي العضوية الكاملة إلى جانب

5 أعضاء مشاركين وعضوين منتسبين (الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في غوام، والجهاز الأعلى للرقابة في كومونولث جزر ماريانا الشمالية).

كما واصلت د. كراكر في تقريرها مشيرةً إلى الأعمال التي قامت بها الأمانة العامة للإنتوساي بالاشتراك مع الجهاز البرازيلي في إطار فريق عمل الإنتوساي المعني بالاتصالات (TFIC)، حيث تضمنت استراتيجية الاتصال - التي وضعتها الإنتوساي لهذا الغرض - شبكة جديدة باسم "شبكة موظفي الاتصال لدى الإنتوساي (NICO)" والتي سيتم إنشاؤها بهدف رصد وضمان تنفيذ الأولويات والمبادئ والرسائل الرئيسية الواردة فيها. ونظرًا لأن الهيكل العام لاستراتيجية الاتصال ومحتواها سيتم استعراضه في بند منفصل من بنود جدول الأعمال، فقد ركزت د. كراكر في تقريرها على الهيكل العملي للشبكة الذي سيكون تحت إدارة الأمانة العامة للمنظمة، والتي بدورها قامت بوضع الشروط المرجعية الخاصة بهذه الشبكة. وفي هذا السياق، أوضحت الأمين العام أن شبكة موظفي الاتصال (NICO) ستضم أعضاء الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي ورئيسها ونائب الرئيس إلى جانب أعضاء من كافة هيئات الإنتوساي والمنظمات الإقليمية، حيث ستجتمع هذه الأطراف بصورة منتظمة من خلال الاجتماعات الافتراضية. علاوة على ذلك، أكدت د. كراكر أن هذه الشبكة ستسعى إلى تنسيق وتسهيل عمليات الاتصال لدى الإنتوساي إلى جانب ضمان استخدامها على النحو الأمثل، لا سيما عن طريق معالجة أي جوانب يُرى فيها الحاجة لتعزيز جهود الاتصال على مستوى العمل.

وبعد ذلك، ركزت الأمين العام في إطار عرضها للتقرير على المسائل المتعلقة بميزانية منظمة الإنتوساي، حيث نوهت بأن إجمالي إيرادات الإنتوساي المتحققة للسنة المالية 2022 قد بلغ ما يقارب 412,800 يورو، في حين بلغ إجمالي المصروفات للسنة المالية 2022 ما يقارب 374,500 يورو

بالمقارنة مع قيمة المصروفات المدرجة في الموازنة لذات السنة المالية والتي قُدرت بنحو 490,800 يورو. كما أشارت إلى أن هذا الانخفاض في المصروفات يُعزى جزئياً إلى المنحة التي سبق أن وقعت عليها الإنتوساي في عام 2021 والتي جاءت تحت عنوان "استمرار عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خلال جائحة كوفيد-19".

وفيما يخص السنة المالية 2023، ذكرت د. كراكر في معرض تقريرها أن 187 عضواً من أعضاء منظمة الإنتوساي قاموا بتسديد رسوم عضويتهم المستحقة بحلول 30 سبتمبر، والتي تقدر بما يقارب 420,800 يورو. وفي 30 سبتمبر 2023، بلغت إيرادات المنظمة ما يقارب 427,700 يورو - بالمقارنة مع قيمة الإيرادات المدرجة في الموازنة للسنة المالية 2023 والتي قُدرت بنحو 437,100 يورو. وبحلول ذلك الموعد النهائي المقرر للتسديد، بلغ إجمالي مصروفات المنظمة نحو 283,900 يورو بالمقارنة مع المصروفات المدرجة في الموازنة لذات السنة المالية والتي قُدرت بنحو 421,100 يورو.

بالإضافة إلى ما سبق، عبرت د. كراكر عن امتنانها لمدقي الإنتوساي الخارجيين، وهما الجهاز الأعلى للرقابة الجامايكي والجهاز الأكوادوري، على دورهما في التدقيق على القوائم المالية للإنتوساي للسنة المالية 2022 والذي أجراه الجهازان ميدانياً في فيينا - النمسا، حيث أصدر المدققون رأياً غير متحفظ بشأن القوائم المالية لعام 2022، وقد جرى عرضه على أعضاء مجلس المديرين في يونيو 2023.

وبعد ذلك، أبلغت الأمين العام في تقريرها مجلس المديرين بشأن ثلاث طلبات مقدمة من مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) ولجنة بناء القدرات (CBC) ومجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة

والمحاسبة لدول الباسيفيك (PASAI)، حيث طلبت كل من تلك الجهات تمويلها بمبلغ 50,000 يورو يخصص من فائض أموال المنظمة. وقد أفادت د. كراكر أن هذه الطلبات الثلاث جميعها جاءت بغرض المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأولويات التنظيمية التي نصت عليها خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028، كما وأشارت د. كراكر إلى أنه في حال الموافقة على تلك الطلبات الثلاث بتقديم مبلغ 50,000 يورو لكل من تلك الجهات، فسيتم تقديم المبلغ المقدر بـ 50,000 يورو اعتبارًا من 2024، وبالتالي قد لا يكون متاحًا لعام 2024.

وفي ختام تقريرها، استعرضت د. كراكر أخبارًا مشجعة بشأن استمرار الاهتمام العالمي دون توقف في قضايا الإنتوساي، حيث تشير الإحصائيات: أن عدد زوار الموقع الإلكتروني للإنتوساي في الأشهر التسع الأولى من عام 2023 قد بلغ نحو (140,000) زائر، حيث تم الاطلاع على أكثر من (3.2) مليون صفحة الكترونية. وأضافت د. كراكر أن حجم عمليات التحميل المسجلة خلال تلك الفترة يقدر بنحو 580 جيجابايت، حيث تبين من خلال تحليلٍ تفصيلي أُجري في هذا السياق أن الغالبية العظمى من تلك الملفات التي تم تنزيلها من الموقع الإلكتروني للإنتوساي كانت تخص المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) - وخاصة المعايير من رقم 100 ولغاية 400 - إلى جانب التقارير الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، أبلغت الأمين العام مجلس المديرين بأن الموقع الإلكتروني الرسمي للإنتوساي قد تعرض لمحاولة اختراق في إبريل 2023. وعلى الرغم من أن هذا الاختراق قد تم كشفه وإيقافه على الفور، إلا أنه كان لا بد من إجراء بعض التعديلات على الموقع الإلكتروني للمنظمة تفاديًا لحدوث

مثل هذه الاختراقات مستقبلاً، حيث من المتوقع أن تصل تكاليف هذه التعديلات إلى نحو 10,000 يورو يتم صرفها من الميزانية الحالية للأمانة العامة للإنٹوساي.

قيام مجلس المديرين بما يلي:

- الإحاطة علمًا بتقرير الأمين العام لمنظمة الإنٹوساي.
- اعتماد المقترح المقدم بشأن تقديم الجهاز الإندونيسي في مؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين بوصفه الجهاز المرشح من جانب مجلس المديرين لاستضافة مؤتمر الإنكوساي السادس والعشرين المزمع إقامته في 2028.
- اعتماد مقترح شبكة موظفو الاتصال لدى الإنٹوساي (NICO) إلى جانب الشروط المرجعية الخاصة بالشبكة.
- الموافقة على الطلبات المقدمة من جانب مبادرة الإنٹوساي للتنمية (IDI) ولجنة بناء القدرات (CBC) ومجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك (الباساي) بشأن حصول كل من تلك الجهات على مبلغ 50,000 يورو يخصم من فائض أموال الإنٹوساي ويُخصص للمشاريع المتعلقة بتنفيذ خطة الإنٹوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028.

5 تقرير النائب الأول لرئيس منظمة الإنتوساي (البند الرابع)

قام المستشار هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والنائب الأول لرئيس منظمة الإنتوساي، باستعراض التقرير الخاص بتنظيم مؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين وتحضيراته.

واستنادًا على المشاورات التي أجريت مع كل من الأمانة العامة للإنتوساي ورئيس المنظمة، بما في ذلك ما جاء في الاجتماع الشخصي الذي عُقد ما بين الجهاز المصري والأمين العام للمنظمة في فبراير 2022، فقد ركز الجهاز المصري في تقريره على وضع الهيكل التنظيمي لمؤتمر الإنكوساي، وعلى عمليات التخطيط والتنسيق، إلى جانب تحديد المحورين الرئيسيين لهذا المؤتمر وللذين سبق تعميمهما على الأجهزة الأعضاء عن طريق الأمانة العامة للإنتوساي في أكتوبر 2023، وهما:

- المحور الأول: "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق على الأنشطة الحكومية والمصارف المركزية خلال الأزمات المالية والاقتصادية" - ما زالت المشاورات مستمرة حول العناصر الرئيسية لهذا المحور.
- المحور الثاني: "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق".

وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للمؤتمر، أبلغ المستشار بدوي مجلس المديرين بأن الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية قد قام بتشكيل أمانة فنية خاصة مكلفة بتولي مهام التخطيط والتنظيم إلى جانب ما يتعلق بالتنظيم الإداري للمؤتمر. كما ذكر أن الجهاز المصري قام بتشكيل لجنة دعم أوكلت إليها مسؤوليات تتعلق بالجوانب الإدارية واللوجستية والأمن والسلامة وإدارة الموقع الرسمي للمؤتمر على شبكة الإنترنت وتحضير الوثائق الخاصة بالمؤتمر وترجمتها.

كما أفاد النائب الأول للرئيس أنه من المقرر عقد المؤتمر في شرم الشيخ وتحديداً في المركز الدولي للمؤتمرات، وذلك خلال النصف الثاني من أكتوبر 2025 ولمدة 6 أيام يتخللها جميع أنشطة المؤتمر. وفي هذا السياق، استعرض المستشار بدوي شعار المؤتمر والذي يمثل "ماعت" آلهة الحق والعدل والنظام في الكون لدى المصريين القدماء، كما ذكر أن الموقع الإلكتروني لمؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين في طور التحضير وسيتم تشغيله خلال النصف الأول من عام 2024، حيث سيكون الموقع متاحاً بجميع لغات العمل الرسمية المعتمدة لدى منظمة الإنكوساي.

وفي ختام تقريره، قدم النائب الأول للرئيس تسجيلاً مصوراً عرض من خلاله تاريخ جمهورية مصر العربية وموروثاتها الثقافية والتقدم التكنولوجي الذي تشهده الجمهورية المصرية، كما استعرض تاريخ وأهمية الجهاز المركزي للحسابات والذي يعد أقدم جهاز رقابي على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا حيث يعود إنشاؤه إلى عام 1942. علاوة على ذلك، تضمن التسجيل المصور الموقع الذي سيعقد فيه المؤتمر في شرم الشيخ وتحديداً المركز الدولي للمؤتمرات، كما تضمن رسالة ودية قدمها الجهاز المصري إلى جميع الأجهزة الأعضاء في منظمة الإنكوساي للترحيب بها في مؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين في 2025.

هذا وقد أشاد السيد/ أوفند بيرغ لارسين، رئيس قسم العلاقات الدولية لدى الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج، بالعرض الرائع الذي قدمه النائب الأول للرئيس، كما نقل عن رئيس الجهاز النرويجي السيد/ كارل إيريك سكيت-بيديرسون خالص تمنياته لكونه لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع شخصياً نظراً لارتباطه خلال نفس الفترة في المؤتمر المقام على صعيد القطاعات الحكومية في النرويج. بالإضافة إلى ذلك، تقدم السيد/ بيرغ بالشكر إلى الجهاز الأعلى للرقابة المصري على إعداد محاور المؤتمر

المقبل، كما طلب من النائب الأول للرئيس النظر في مدى إمكانية توسيع نطاق المحور الثاني للمؤتمر ليضم التدقيق على استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات، مضيفاً أن الجهاز النرويجي على أتم استعداد لتقديم الدعم للجهاز المصري ومساندته في بحث إمكانية توسيع نطاق ذلك المحور.

المسار الفني - قام مجلس المدبرون بما يلي:

- اعتماد المقترح المقدم بشأن المحور الرئيسي الأول والذي جاء بعنوان: " دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق على الأنشطة الحكومية والمصارف المركزية خلال الأزمات المالية والاقتصادية".
- إسناد رئاسة الموضوع الأول إلى الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اعتماد المقترح المقدم بشأن المحور الرئيسي الثاني والذي جاء بعنوان: "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق".
- إسناد رئاسة الموضوع الثاني إلى الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية مصر العربية.

- الموافقة على مواصلة المشاورات حول مقترح المحور الفني الأول - بعد اعتماد العنوان المقترح، وذلك بغرض تكييف عناصره الفنية بما يتوافق مع التغييرات الواردة وما يتقدم به مجتمع الإنتوساي من تطلعات وآراء بشأن هذا المحور.

المسار التنظيمي - قام مجلس المديرين بما يلي:

- اعتماد المقترح المقدم بشأن إقامة مؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين خلال النصف الثاني من أكتوبر 2025، ولمدة 6 أيام يتخللها جميع أنشطة المؤتمر.
- الموافقة على مقترح الخطة الزمنية للمحورين الفنيين.

6 تقرير حول لجنة المعايير المهنية (البند الخامس)

عرض السيد/ باوديليو تومي موغوروزا، رئيس لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية (PSC)، تقريرًا مرحليًا حول التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية التابعة للهدف الأول إلى جانب الأنشطة التي عقدتها محكمة المدققين الأوروبية (ECA) خلال السنة الأولى من توليها رئاسة اللجنة.

وفي سياق استعراضه لمنجزات لجنة المعايير المهنية خلال الفترة التالية لاجتماع مجلس المديرين الأخير، لفت السيد/ تومي موغوروزا انتباه مجلس المديرين بشأن تقرير المتابعة الذي أعدته اللجنة حول إسهاماتها في تحقيق خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2017-2022، وذلك إلى جانب لوحة

المتابعة للأعوام 2023-2025 والخاصة بالتخطيط التشغيلي للهدف الأول من الخطة الاستراتيجية،
مؤكدًا على أن جميع الاستراتيجيات والمبادرات ذات الصلة بالأهداف والأولويات الشاملة الواردة في
خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2017-2022 سارت وفقًا للجدول الزمني المحدد. هذا وقد وضع
السيد/ تومي موغوروزا أن العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ الأهداف الواردة ضمن الهدف الأول
والخاصة بالفترة الاستراتيجية 2023-2028 قد تم تسجيلها على أنها لم تبدأ بعد وذلك نظرًا لكونها
تتعلق بخطة التنمية الاستراتيجية (SDP) للفترة 2023-2028، وسيتم عرض هذه الاستراتيجيات
على مجلس المديرين لاعتمادها. وفي هذا السياق، تقدم السيد/ تومي موغوروزا بالشكر إلى منتدى
التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP) مقدرًا احترافهم في إعداد خطة التنمية الاستراتيجية
للفترة 2023-2028، كما أضاف بأن المبادرات التي تشملها هذه الخطة جاءت ثمرًا لسنوات عديدة
من العمل والمشاورات التي جرت بناءً على ما ورد في الوثيقة السابقة لخطة 2020-2022، مؤكدًا
على أن هذه المبادرات تستهدف تحقيق المزيد من الوضوح والفعالية لمنتدى التوجيهات والإصدارات
المهنية للإنتوساي (FIPP). بالإضافة إلى ذلك، أعرب السيد/ تومي موغوروزا عن شكره لرؤساء
الأهداف لما قدموه من مساهمات ومشورة ولجميع الأجهزة الأعضاء في منظمة الإنتوساي التي أفادت
بتعليقاتها حول خطة التنمية الاستراتيجية خلال فترة العرض، مؤكدًا على ثقته بأنه ما إن يتم الموافقة
على خطة التنمية الاستراتيجية (SDP) فإن مبادرات هذه الخطة ستشهد تقدمًا سريعًا.

وفي معرض تقريره، أبلغ السيد/ تومي موغوروزا مجلس المديرين بشأن إلغاء وظيفة الدعم الفني
(TSF) نظرًا للافتقار إلى إمكانيات الإيفاد، مؤكدًا على استعداد لجنة المعايير المهنية (PSC)
للمشاركة في أي تحليلات قد تُجرى مستقبلاً حول وظيفة دعم أخرى قائمة على الاحتياجات.

كما أشار عضو محكمة المدققين الأوروبية إلى التعديلات التي أجريت على الشروط المرجعية الخاصة بكل من اللجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية (PSC SC) ومنتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP)، حيث تجيز هذه التعديلات تقديم الدعم المالي إلى أعضاء المنتدى فيما يتعلق بمصروفات سفرهم. وفيما يخص منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي، أضاف السيد/ تومي موغوروزا أنه تم اختيار عضوين جديدين للانضمام إلى عضوية المنتدى، وهما السيد/ تياغو كوستا من الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل والسيد/ جاريد نياساني من الجهاز الكيني، وسيتم عرض أسماء هذين العضوين على مجلس المديرين للمصادقة على تعيينهما، حيث جاء ذلك الاختيار في أعقاب دعوة مفتوحة وُجّهت لاستقبال طلبات الراغبين في الانضمام لعضويتها.

فضلاً عن ذلك، تقدم السيد/ تومي موغوروزا بالشكر إلى اللجان الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية على تفانيها وما قامت به من أعمال هامة في مجال آلية وضع المعايير، كما استرعى انتباه مجلس المديرين إلى التغييرات المستجدة فيما يخص رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالرقابة المالية والمحاسبة (FAAS)، ففي أعقاب انسحاب الجهاز الأعلى للرقابة في الإمارات العربية المتحدة من رئاسة هذه اللجنة الفرعية، صرّح الجهاز الأعلى للرقابة السويدي ونظيره في المملكة المتحدة عن رغبتهما بتولي الرئاسة. وفي اجتماع لها عُقد في سبتمبر 2023، وافقت اللجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية (PSC SC) على مقترح مفاده أن يتناوب الجهاز البريطاني ونظيره السويدي على منصب رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالرقابة المالية والمحاسبة (FAAS) ونائب الرئيس ولمدة سنتين لكل منهما، على أن يبدأ الجهاز البريطاني برئاسة اللجنة الفرعية أولاً بينما يتولى الجهاز السويدي منصب نائب الرئيس ومن ثم العكس.

وفي ختام تقريره، أكد السيد/ تومي غوموروزا على نجاح أعمال مراجعة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140)، والتي رافقها أيضًا إدخال تعديلات على المعيار (ISSAI 100). وفي هذا السياق، تقدم بالشكر إلى مجموعات العمل المعنية بالمعيار (ISSAI 140) على العمل الشاق الذي قامت به خلال مهلة زمنية ضيقة وعلى المراجعة الدقيقة التي أجريت من جانب منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP). وفي هذا الشأن، ذكر السيد/ تومي غوموروزا أنه سيتم عرض كلا المعيارين (ISSAI 140) و (ISSAI 100) على مجلس المديرين للمصادقة عليهما، وسيدخلان حيز التنفيذ بدءًا من 1 يناير 2025.

وبالإشارة إلى ملحق خطة التنمية الاستراتيجية للفترة 2023-2028، والذي يرد فيه تحديدًا المشروع الخاص بالمبدأ التوجيهي (GUID 5101) الصادر عن مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) إلى جانب غيرها من المشاريع المرحّلة من خطة التنمية الاستراتيجية للفترة 2017-2019، عقّب السيد/ ك. س. سورامانيان من الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية الهند، بصفته رئيسًا للجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC)، بأن مجموعة العمل قد أرسلت مسودة عرض محدثة إلى منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP) في يونيو 2023 تناولت النقاط التي أثيرت من جانب منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية في المراجعة التي أجريت. وفيما يتعلق ببند الانقضاء الوارد كذلك في خطة التنمية الاستراتيجية للفترة 2023-2028 والذي ينص على أنه "في حال عدم الموافقة على أي من مسودات العرض بحلول 1 يناير 2025، يتعين على رئيس الهدف المسؤول بالاشتراك مع مجموعة العمل إنهاء أي مشروع يهدف إلى إصدار أحد الإصدارات والتوجيهات المهنية"، وقد أكد السيد/ سورامانيان على أهمية العمل

المشترك خلال مرحلة التحضير لمثل تلك المشاريع، كما طلب من منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية الحرص على التقيد بالجدول الزمنية.

ومن ثم تقدم السيد/ تومي موغوروزا بالشكر إلى السيد/ ك. س. سوبرامانيان على تعقيباته، مشيرًا إلى أن رئيس لجنة المعايير المهنية قد أحيط علمًا بتلك التطورات المتعلقة بالمبدأ التوجيهي (GUID) 5101، كما ذكر أنه سيحيل إلى منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنترنت (FIPP) ذلك الطلب الذي قدمه بشأن التقيد بالجدول الزمنية.

قام مجلس المدبرون بما يلي:

- الإحاطة علمًا بالتقرير المرحلي الذي قدمته لجنة المعايير المهنية (PSC)، والذي يتضمن: (أ) إسهامات لجنة المعايير المهنية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإنتوساي للفترة 2017-2022؛ و (ب) إسهامات لجنة المعايير المهنية في تحقيق الأولويات الشاملة للإنتوساي للأعوام 2017-2022؛ و (ج) لوحة المتابعة الخاصة بالأعوام 2023-2025 والمرتبطة بالتخطيط التشغيلي للهدف الأول من الخطة الاستراتيجية؛ و (د) لوحة المتابعة للأعوام 2023-2025 والخاصة بالتخطيط التشغيلي للهدف الأول من الخطة الاستراتيجية (الأولويات الرئيسية).
- اعتماد خطة التنمية الاستراتيجية الخاصة بإطار عمل الإنتوساي للتصريحات المهنية (IFPP) للأعوام 2023-2028.
- الإحاطة علمًا بالتقييم النهائي الذي أُجري على وظيفة الدعم الفني للإنتوساي (TSF).
- الموافقة على التغييرات التي أُجريت على اختصاصات لجنة المعايير المهنية (PSC).
- الإحاطة علمًا بالتغييرات التي أُجريت على اختصاصات منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP) (والتي سبق الموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية في سبتمبر 2023)

- الإحاطة علمًا بالتقرير الصادر عن منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP).
- الموافقة على تعيين كل من السيد/ تياغو كوستا (الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل) والسيد/ جاريد نياساني (الجهاز الأعلى للرقابة في كينيا) كعضوين جديدين في منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP).
- الموافقة على تولي كل من الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة ونظيره في السويد لمنصب رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالرقابة المالية والمحاسبة (FAAS) ومنصب نائب رئيس اللجنة، والموافقة على الترتيبات المقترحة فيما يتعلق بالتناوب في المناصب.
- اعتماد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) - إدارة الجودة لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- اعتماد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 100) - المبادئ الأساسية للتدقيق في القطاع العام، وذلك بعد مراجعة المعيار (ISSAI 140).
- الإحاطة علمًا بالاستنتاجات التي خلص إليها منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP) كأساس يُستند إليه في الموافقة على نسخ المصادقة للمعيارين (ISSAI 140) و (ISSAI 100).

- الإحاطة علمًا بالمراجعات التي أجريت على المعيار (ISSAI 2000).

7 ما يُستجد من أعمال (البند الثالث عشر)

بناءً على طلب قدمه الوزير دانتاس بشأن التعجيل بمناقشة البند الثالث عشر ("ما يُستجد من أعمال") نظراً للتغييرات التي طرأت على موعد سفره والتي تتطلب منه المغادرة في وقت مبكر، فقد تم التعجيل في استعراض المذكرة المفاهيمية الخاصة بمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية "JuriSAI".

أشار الوزير دانتاس في عرضه إلى الخلفية التاريخية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية وسياق أعمالها، منوهاً بأن ما يقارب 25% من الأجهزة الأعضاء في منظمة الإنتوساي تتولى أنشطة ذات طبيعة قضائية. وإدراكاً منه بالتحديات الفريدة التي تواجهها تلك الأجهزة الرقابية وبضرورة وجود منصة لتبادل الخبرات ومشاركتها بهدف التغلب على هذه التحديات، أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة الفرنسي "منتدى الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية" في عام 2015، وهي الجهة التي قامت بإعداد ووضع كل من إعلان باريس ومبدأ الإنتوساي P 50 "المبادئ الخاصة بالأنشطة القضائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

ونظراً للنداء الداعي إلى وجود إطار أكثر متانة وديمومة وشمولية للتعاون فيما بين الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية، وفي أعقاب الاجتماعات الخاصة التي عقدتها الأجهزة الأعضاء في منتدى الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية بهذا الشأن، جاء مقترح إنشاء كيان يضم مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية (JuriSAI) يتبع منظمة الإنتوساي ويُنشأ بموجب المادة 3.3 من النظام الأساسي للمنظمة، ويكون ذا طبيعة وولاية شاملة،

ويوفر منصة لتبادل الخبرات فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية وجميع الأجهزة الأعضاء في الإنتوساي والكيانات التابعة للإنتوساي كافة.

وفي هذا السياق، وضّح الوزير دانتاس أنه قد جرى تشكيل فريق مهمة مختص بهذا الشأن عُهدت إليه مسؤولية إعداد المقترح بنسخته النهائية إلى جانب إعداد ما يتطلب من مستندات تمهيداً لإنشاء JuriSAI بصفة رسمية في إطار منظمة الإنتوساي في عام 2024. وفي ختام كلمته، توجّه الوزير دانتاس بطلب إلى مجلس المديرين للإحاطة علماً بالورقة المفاهيمية، ومن ثم أكد على أن إنشاء JuriSAI سيمثل خطوة هامة في مسيرة دعم الأجهزة العليا للرقابة ذات الأنشطة القضائية وتعزيز التعاون فيما بينها.

هذا وقد أكد السيد/ خوسيه تافاريس، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في البرتغال، على أنه وبالرغم من أن جميع الأجهزة الأعضاء في الإنتوساي تشترك في كونها تختص بإجراء عمليات التدقيق - وفقاً لما تنص عليه المادة الثانية من النظام الأساسي لمنظمة الإنتوساي - إلا أن 25% من الأجهزة الأعضاء تمتلك اختصاصاً إضافياً يخولها لإجراء أنشطة ذات طبيعة قضائية، ولذا كان من الضروري إنشاء كيان يتيح مناقشة ما يتعلق بالوظائف ذات الطبيعة القضائية التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة. كما ذكر السيد/ تافاريس أن الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية بحاجة إلى وجود كيان دائم يقع ضمن منظمة الإنتوساي ويعمل على الجمع لا التفريق فيما بين تلك الأجهزة الرقابية. وفي ختام مداخلة، طلب السيد/ تافاريس من أعضاء مجلس المديرين دعم فكرة إنشاء JuriSAI، من ثم تقدم بالشكر إلى رئيس مجلس المديرين على هذه المبادرة المفيدة.

ومن جانبه أعرب السيد/ ماريان باناش، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة البولندي، عن دعمه لمبادرة JuriSAI، مؤكداً على إيمانه بأن هذه المبادرة تمثل فرصة لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة.

وفي مداخلة من السيدة/ روز مباح أنشا، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في الكاميرون والأمين العام لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول الإفريقية (منظمة الأفروساي)، أبلغت مجلس المديرين بأن الجهاز الكاميروني لم يُمنح أي وظائف قضائية نظراً لازدواجية النظام القضائي في جمهورية الكاميرون والذي يضم كل من القانون العام والقانون المدني، كما أشارت إلى المادة 2 من النظام الأساسي للإنتوساي والذي يتقرر بموجبه ما إن كان الجهاز الرقابي مؤهلاً ليكون جهازاً رقابياً ذو اختصاصات قضائية أم خلاف ذلك. علاوة على ذلك، عبرت السيدة/ أنشا عن قلقها من أن فكرة إنشاء JuriSAI قد تعمل على تهميش تلك الأجهزة العليا للرقابة التي لا تملك اختصاصات قضائية، وطلبت من رئيس مجلس المديرين مزيداً من التوضيح بهذا الشأن.

أوضح الوزير دانتاس أن مبادرة JuriSAI هي فكرة مطوّرة عن فكرة إنشاء منتدى الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية والتي تحققت على أرض الواقع، حيث تعود نشأة هذا المنتدى إلى 2015 بناءً على مقترح من الجهاز الفرنسي. كما وأضاف بأن مبادرة JuriSAI تستهدف إنشاء كيان دائم يقع ضمن الهياكل الرسمية للإنتوساي، على عكس الحال مع مجموعات العمل مثلاً والتي قد تكون ذات هيكلية مؤقتة. وفي هذا السياق، استدل الوزير دانتاس بكيانات مماثلة على غرار مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للدول الناطقة باللغة البرتغالية (CPLP)، مؤكداً على أن JuriSAI سيكون منصة للتعاون فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وبعد ذلك، أثنى السيد/ كاي شيلر، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة الألماني، على الفكرة الجيدة التي قُدمت بشأن إنشاء مجموعة للنظراء تجمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية إلى جانب إنشاء كيان يتيح الفرصة أمام تلك الأجهزة لمشاركة الخبرات ووجهات النظر فيما بينها.

ومن ثم تحدثت السيدة/ ماريا إيزابيل فاسكويز من الجهاز الأعلى للرقابة الأكوادوري، والذي يشارك في رئاسة منتدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية إلى جانب الجهاز الفرنسي، معربة عن امتنانها للمقترح الذي تقدم به رئيس مجلس المديرين. كما أوضحت بأن الجهاز الأكوادوري لاحظ وجود حاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات وفتح باب الحوار بشأن تلك التساؤلات المتعلقة بعدة أمور، منها: استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ومخاطر السمعة فيما يتعلق بنظام العقوبات والأنشطة الجزائية التي تنفذها الأجهزة الرقابية في إطار اختصاصاتها القضائية. وفي ضوء تلك الظروف المعقدة التي تعمل في ظلها الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية، ونظرًا لأن العديد من تلك الأجهزة الرقابية تعمل وفق نموذج هجين، فقد استرعت السيدة/ فاسكويز انتباه مجلس المديرين إلى وجود قصور في فهم طبيعة أعمال الأجهزة الرقابية ذات الاختصاصات القضائية على صعيد المجتمع الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالعقوبات والتحقيقات المدنية والإدارية التي تجريها تلك الأجهزة في إطار جهود مكافحة الفساد. وفي ختام مداخلتها، عبّرت السيدة/ فاسكويز عن ثقتها بأن منظمة الإنتوساي قادرة على تمهيد السبيل أمام تعزيز مشاركة الأجهزة الرقابية لخبراتها ومعارفها فيما يتعلق بتلك الجوانب، كما شجعت الجهاز البرازيلي على مواصلة مساعيه في مبادرة JuriSAI.

ومن جهتها، أكدت الأمين العام للإنتوساي بأنها لاحظت منذ عام 2015 رغبة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية في المشاركة تحت ظل الإنتوساي وفي إقامة منتدى خاص لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، موضحةً أن مبادرة JuriSAI جاءت استجابةً لطلب الأجهزة الرقابية بمواصلة تعزيز جهود التبادل السابقة، والتي على الرغم من ذلك لم تكن موجهة ضمناً نحو الأجهزة الرقابية ذات الاختصاصات القضائية على وجه التحديد. كما أكدت أن الأجهزة العليا للرقابة سواء كانت تملك اختصاصات قضائية أم لا فهي في حقيقة الأمر معرضة لمواجهة تحديات وتهديدات مماثلة فيما يتعلق باستقلاليتها. علاوة على ذلك، أشارت د. كراكر أن وجود هذا الكيان الدائم سيتيح الفرصة أمام المنظمة لمناقشة الاحتياجات الخاصة لدى الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية على صعيد مختلف أقاليم الإنتوساي، كما أكدت أنه ينبغي لـ JuriSAI تزويد مجلس المديرين بتقاريرها على نحو منتظم حول سير عمل تلك الأجهزة الرقابية وطبيعة التحديات التي تواجهها.

هذا وذكر السيد/ أوفند بيرغ لارسين، رئيس قسم العلاقات الدولية لدى الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج، أنه يدرك حاجة الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية لمشاركة ما تملكه من خبرات مشتركة، وأعرب عن موافقته على الاقتراح الذي قدمه رئيس مجلس مديري الإنتوساي. علاوة على ذلك، عبّر السيد/ بيرغ لارسين عن امتنانه للتعقيب الذي أدلى به السيد/ تافاريس والذي ذكر فيه أن مشروع JuriSAI يهدف إلى الجمع لا التفريق بين تلك الأجهزة الرقابية. ثم أكد على أنه بانتظار اختصاصات JuriSAI، وطلب من رئيس مجلس المديرين التأكد من التزام هذا الكيان بالتواصل مع باقي جهات الإنتوساي ومشاورتها كذلك في المسائل التي تتعلق بالتعاون مع أطراف الإنتوساي الخارجية ذات العلاقة، وذلك بما يكفل اتساق النهج المتبع في الاتصالات الخارجية لدى المنظمة.

وبعد ذلك، شكر الوزير دانتاس أعضاء مجلس المديرين على تعقيباتهم، مؤكداً على أن العمل في إطار منظمة الإنتوساي هو المبدأ الرئيسي الذي يتعين على JuriSAI اتباعه. وفي هذا السياق، أكد الوزير مجدداً على تعقيب السيد/ تافاريس بأن JuriSAI سيكون قائماً على مبدأ توحيد الأجهزة الرقابية والجمع بينها.

ثم تحدث المستشار/ هشام بدوي معرباً عن تأييده لمقترح إنشاء JuriSAI، مؤكداً بأن المناقشة التي دارت حول هذا المقترح كانت مجدية، وطلب بأن يتم إنشاء هذا الكيان بالشكل الذي يسمح بتقديم تقاريره إلى مجلس المديرين بصفة منتظمة.

أحيط مجلس المديرين علماً بفكرة إنشاء JuriSAI

8 التقرير الخاص بلجنة بناء القدرات (البند السادس)

ذكرت السيدة/ تساكاني مالويكي، المدقق العام لدى الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب إفريقيا ورئيس لجنة الإنتوساي المعنية ببناء القدرات (CBC)، في معرض تقريرها عن التقدم الذي أحرزته اللجنة ومسارات العمل التابعة لها فيما يتعلق بخطة لجنة بناء القدرات والخطة الاستراتيجية للإنتوساي. ومن ثم أبلغت مجلس المديرين بأنه بعد الموافقة على خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028 قامت بعض مسارات العمل بإدخال تعديلات على شروطها المرجعية بما يمكنها من الإسهام على نحو أفضل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعت مؤخراً للهدف الثاني من الاستراتيجية. كما أفادت

بأن مسارات العمل العشرة جميعها تشهد تقدمًا جيدًا، حيث لوحظ بأن تسع مسارات منها تعمل وفق الجدول الزمني المحدد في حين أن مسارًا واحدًا شهد تأخيرات بسيطة.

واصلت رئيسة لجنة بناء القدرات تقديم تقريرها من خلال عرض بعض النقاط البارزة المتعلقة بمسارات عمل اللجنة وقد تطرقت إلى النقاط التالية:

- فيما يخص استخدام الإنتوساي واسع النطاق لإطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، فقد تم الانتهاء من عمل 111 تقييم بحلول نوفمبر 2023، ويتوقع ارتفاع هذا العدد إلى 116 في نهاية عام 2023. وعلى الرغم من أن عمليات إعادة التقييم كانت أقل بقليل من المرغوب، إلا أن عدد أعمال التقييم الخاصة بإطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المنشورة قد فاقت العدد المطلوب لسنة 2023. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن التقدم المحرز بخصوص مشروع إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الإلكتروني، انتهزت السيدة مالولكي الفرصة لشكر مبادرة الإنتوساي للتنمية على عملهم الدؤوب ومهنتهم العالية في قيادة عملية تنفيذ إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. كما أضافت أن الأمانة العامة للجنة بناء القدرات ومبادرة الإنتوساي للتنمية كانا يقومان بإجراء تقييم - يضم أيضا استطلاعًا للرأي تم إرساله إلى الأجهزة العليا للرقابة والمانحين والشركاء الفنيين - بخصوص إمكانية عمل مراجعة لإطار العمل من أجل ضمان بقائه كأداة قياس مؤثرة وديناميكية، وسيتم الإعلان عن نتائج ذلك التقييم في الربع الأول من عام 2024.

- أكمل مسار العمل المسؤول عن إنتوسينت - وهي أداة تم إنشاؤها لتمكين الأجهزة العليا للرقابة من تقييم نقاط الضعف في ضوابط النزاهة الخاصة بهم ومدى نضوجها - مراجعة شاملة لكتيب

إنتوسينت، ودليل إنتوسينت الميسر، ومواد ورشة العمل المصاحبة وذلك من أجل دعم الطرح العالمي المستمر لهذه الأداة.

- ضمن مسار العمل حول الدعم بين النظراء، تم إجراء دراسة معمقة حول الممارسات العالمية الجيدة بين النظراء والتي تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي، وأكدت الدراسة أن الدعم بين النظراء أسلوب فعال للغاية لدعم التنمية والتطوير.

- ضمن إطار عمل المنتدى الإقليمي لتنمية القدرات، قدم الأمين العام لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بدول الكاريبي (الكاروساي) طلباً للجنة التوجيهية الخاصة بلجنة بناء القدرات، يسعى من خلاله الحصول على الدعم للأجهزة التابعة لدول الجزر النامية الصغيرة، وذلك لمساعدتهم على التأقلم مع متطلبات إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

- في ضوء المعيار الدولي 150 والمبادئ التوجيهية (GUIDs) المصاحبة رقم 1950 و1951، واللذين تم اعتمادهما خلال مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرون، كون فريق المهمة المعني بمهنية المدققين فريق عمل لتعزيز ومتابعة التزام الأجهزة الأعضاء بالمتطلبات التنظيمية الأربع المحددة في المعيار. إضافة لذلك، قام فريق المهمة بشرح دراسات الحالة بشكل أكبر واستمر بتعاونه مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والمنظمات المحاسبية المهنية الأخرى، وذلك لدعم مهنية مدققي الأجهزة العليا للرقابة.

- فيما يخص فريق المهمة المعني بمشاركة المواطنين والمجتمع المدني الذي تم إنشاؤه حديثاً، فقد أبلغتنا رئيسة لجنة بناء القدرات بأن الفريق يضم حالياً 57 عضواً من الأجهزة الأعضاء، بالإضافة

إلى مبادرة الإنتوساي للتنمية والبنك الدولي. كما ذكرت بأن مسار العمل يعمل على إضفاء الطابع المنهجي لدراسة استقصائية أساسية للممارسات العالمية، حيث يتبع ذلك ندوة افتراضية لتبادل بعض النماذج المحددة فيما يخص مشاركة المواطنين والمجتمع المدني. كما بدأ العمل أيضاً على تطوير الإرشادات الخاصة بمشاركة المواطنين والمجتمع المدني، بالإضافة إلى منح لبرنامج تدريبي ضخم عبر الإنترنت.

• في الختام، شجعت السيدة مالوكي أعضاء مجلس المديرين على زيارة الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات، والذي يحتوي على مقالات ومدونات دورية حول خبرات بناء القدرات، بالإضافة إلى آخر الأخبار حول التطورات ذات العلاقة.

وفي محاولة لبيان الأهداف الاستراتيجية للهدف رقم 2 الذي تم تحديده لخطة الإنتوساي الاستراتيجية لعام 2023-2024، لفتت رئيسة لجنة بناء القدرات انتباه مجلس المديرين نحو الخطة التشغيلية للهدف رقم 2، والتي تمت صياغتها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهدف رقم 2. وأثناء عرض الخطة، ركزت السيدة مالوكي على المساهمين المختلفين الضروريين لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للهدف رقم 2 بالإضافة إلى لجنة بناء القدرات - وهم المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي، وتعاون مانحي الإنتوساي، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، ومختلف الأجهزة الأعضاء الذين يقدمون الدعم للنظراء. ثم أشارت السيدة مالوكي إلى النتائج التي تحتاج إلى دعم أكبر من مختلف المساهمين، لاسيما في المجالات التي تتعلق بما يلي:

- تنفيذ نظم منهجية لمتابعة أعمال التدقيق وإجراءاته.
- نشر التقارير السنوية الخاصة بأداء الأجهزة العليا للرقابة وتعرضها للتدقيق الخارجي.

- قيام المنظمات الإقليمية بزيادة مستويات الميزانية سنويا أو على الأقل المحافظة عليها، مع ارتفاع التمويل المقدم من المانحين إلى مؤسسات الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة.

ختمت السيدة مالوليكي تقريرها بتسليط الضوء على نتائج وإنجازات الاجتماع السنوي للجنة بناء القدرات لعام 2023، والذي عقد في مدينة كينغستون، جامايكا، جنبا إلى جنب مع الاجتماع السنوي للجنة التوجيهية الخاصة بتعاون مانحي الإنتوساي، وبمشاركة الاتحاد الدولي للمحاسبين. كما انتهز الأخير (الاتحاد الدولي للمحاسبين) الفرصة لعقد اجتماع لجنته التوجيهية السنوي واجتماع المنتدى الخاص بمذكرة التفاهم لتعزيز المحاسبة وتحسين التعاون (MOSAIC)، وهي اتفاقية تمت بين الاتحاد الدولي للمحاسبين واثنى عشر من الجهات المانحة في 2011، وذلك من أجل تعزيز المحاسبة العالمية وتحسين التعاون، تحت عنوان "الشراكة من أجل أجهزة رقابية قوية، وإدارة مالية عامة متطورة"، حيث ناقش المشاركون بالاجتماع بعض القضايا التي تخص ما يلي:

- قيمة الشراكات المتينة.
- قيمة الخوض في شراكات من أجل تحسين الإدارة المالية العامة من خلال التعاون مع مؤسسات المحاسبة المهنية، وتمكين الأجهزة العليا للرقابة على إظهار قيمة مثل ذلك التعاون.
- الأفراد ذوي الكفاءة، وأعمال التدقيق ذات الجودة العالية، وأثر الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة.
- تعظيم أثر التدقيق وأهمية أعمال التدقيق المدفوعة بالتأثير، ونظم المتابعة المتينة.
- قيمة أقاليم الإنتوساي فيما يتعلق بمبادرات تنمية القدرات.
- دور المجتمع المدني الذي يضيف القيمة ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالإدارة المالية العامة.

شكر الوزير دانتاس رئيسة لجنة بناء القدرات على تقريرها الشامل، وعبر عن تقديره وامتنانه للمبادرة بدعم الأجهزة العليا للرقابة في دول الجزر الصغيرة النامية، بالإضافة إلى الأجهزة العليا للرقابة التي تعمل ضمن سياقات صعبة ومعقدة. وفي ظل خلفية الهدف المركزي لجدول أعمال الأمم المتحدة 2030 والذي يعنى بعدم تخلف أي أحد عن الركب، شدد الوزير على أهمية مسؤولية منظمة الإنتوساي لدعم جميع الأجهزة الاعضاء، لا سيما الذين يمرون بظروف صعبة.

مجلس المديرين

- الإحاطة علماً بالتقرير الخاص بشأن لجنة بناء القدرات والتقدم المحرز من قبل مساهمي الهدف رقم 2 نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهدف رقم 2.
- الإحاطة علماً بمبادرة لجنة بناء القدرات، والتي تقام بالتعاون مع مؤسسات متعددة تابعة للإنتوساي وبعض المنظمات الإقليمية، وذلك من أجل دعم الأجهزة العليا للرقابة في دول الجزر الصغيرة النامية، وكذلك الأجهزة العليا للرقابة التي تعمل ضمن سياقات معقدة وصعبة، ومساعدتها على التأقلم مع متطلبات إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

- الإحاطة علماً بالتقدم المحرز فيما يخص الاستخدام العالمي لإطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، بالنظر إلى أنه قد تم الانتهاء من 111 تقييماً حتى تاريخه، وأن لجنة بناء القدرات ومبادرة الإنتوساي للتنمية مشغولان بعملية استشارية على مستوى منظمة الإنتوساي لضمان بقاء إطار عمل قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة أداة ديناميكية وهامة.

- تقدير أوجه التآزر التي تم إيجادها من خلال التعاون الوثيق بين لجنة بناء القدرات، وتعاون مانحي الإنتوساي، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، وذلك فيما يتعلق ببعض الأحداث الأساسية مثل الاجتماعات السنوية للجنة التوجيهية لعام 2023، والتي عقدت في كينغستون، جامايكا.

- تقدير مجهودات وانفتاح بعض الشركاء المانحين الأساسيين مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي في المشاركة وتقديم الدعم من أجل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للهدف رقم 2، وتمكين أنشطة لجنة بناء القدرات.

- الاعتراف بالقيمة المحتملة للتعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة ومؤسسات المحاسبة المهنية من أجل دعم تنمية موظفي وقدرات الأجهزة العليا للرقابة.

- الاعتراف بدور المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بصفتهم مؤثرين أساسيين في أنظمة المساءلة للقطاع العام، وسلسلة القيمة للإدارة المالية العامة، وكذلك قيمة

التعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة والمجتمع المدني من أجل دعم المساءلة،
والشفافية، وعمليات الرقابة بشكل أكبر.

9 التقرير الخاص بلجنة تبادل المعرفة (البند رقم 7)

مثل السيد قيريش تشاندرا مورمو، مراجع ومدقق عام الهند، والذي لم يستطع المشاركة في اجتماع مجلس المديرين بسبب التزاماته المتعلقة مع لجنة المدققين الخارجيين التابعة للأمم المتحدة، كل من السيد جافا ساريت، نائب مراجع ومدقق عام الهند، والسيد كي أس سوبرامينيان، النائب الثاني لمراجع ومدقق عام الهند، واللذين عرضا تقرير سير العمل الخاص بلجنة تبادل المعرفة.

حددا خطة عمل لجنة تبادل المعرفة للأعوام 2023-2025، والتي تتكون مما يلي:

- أنشطة تنمية المعرفة.
- أنشطة تبادل المعرفة.
- أنشطة بناء القدرات.

بدأ السيد سوبرامينيان تقريره من خلال تسليط الضوء على سير عمل مشروعين كان قد تم ترحيلهما من خطة العمل السابقة، وهما:

- المبدأ التوجيهي GUID 5101 - "الرقابة على أمن نظم المعلومات" - بقيادة الجهاز الهندي
- المبدأ التوجيهي GUID 5340 - "الرقابة على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص"

- بقيادة الجهاز التانزاني

كما أوضح بأنه لا توجد أدلة إرشادية جديدة لخطة العمل الحالية. وأثناء الإشارة إلى تقرير سير عمل الخاص بلجنة تبادل المعرفة، أكد أنه كان مقرراً على اللجنة أن تكمل 25 مشروعاً ضمن إطار عمل خطة العمل الحالية بحلول عام 2025، والتي تعتبر كلها خارج إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية. وتم تقديم ثلاثة مشاريع، من الـ 25 المتوقعة، أمام مجلس المديرين من أجل الموافقة عليها.

وفيما يخص أنشطة تبادل المعرفة الخاصة باللجنة، أشار السيد سوبرامينيان إلى حلقات النقاش، والندوات الافتراضية، والبرامج التدريبية العديدة التي أقيمت من قبل مجموعات العمل التابعة للجنة، بالإضافة إلى النشرات الإخبارية، ومجموعة الأدوات، والكتيبات التي تم توزيعها. كما وأكد على مبادرات التعاون التي أقامتها مجموعات العمل التابعة للجنة مع منظمات الإنتوساي الإقليمية ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والأطراف ذات العلاقة الخارجيين التابعين للإنتوساي، مثل البنك الدولي.

وخلال إبرازه لبعض هذه المبادرات، ذكر السيد سوبرامينيان التالي:

- الندوة الافتراضية حول برامج الفدية الضارة (ransomware)، والحلقة النقاشية حول "القضايا الناشئة في الحوكمة التي تمكنها تكنولوجيا المعلومات" والتي أقامتها مجموعة العمل المعنية بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

- الندوات الافتراضية حول التقييم الخارجي لأنظمة المشتريات التي أقامتها مجموعة العمل المعنية بالمشتريات الحكومية.
- مشروع ماسح سيمائت العالمي والتدقيق التعاوني حول إجراءات التكيف لتغير المناخ الذي أجرته مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية (WGEA).
- ورشة العمل حول "الاحتيال والفساد في مشاريع الأعمال" والبرنامج التدريبي حول التدقيق الجنائي التي أجرته مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال.
- وكذلك الكتيب الخاص بمساهمات الأجهزة العليا للرقابة لتعزيز مصداقية الميزانية من خلال التدقيق الخارجي والذي أجرته مجموعة العمل المعنية بالدين العام.

وختم السيد سوبرامينيان عرضه من خلال لفت انتباه مجلس المديرين إلى العديد من البرامج التدريبية، والتي غالبا ما تم عقدها شراكةً، والتي أجرتها جهات عمل تابعة للجنة تبادل المعرفة والأجهزة العليا للرقابة التابعة لها، وأكد في هذا السياق على "المركز الدولي للرقابة البيئية والتنمية المستدامة" التابع للجهاز الهندي بصفته المنشأة التدريبية العالمية لمجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية ومجموعة العمل المعنية بالرقابة على الصناعات الاستخراجية.

مجلس المديرين

- الإحاطة علماً بتقرير لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة التابعة للإنتوساي، والذي سلط الضوء على مساهمات مجموعات العمل لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية والأولويات الشاملة الخاصة باللجنة (هدف الإنتوساي رقم 3).

- اعتماد المستندات التالية:

أ) ورقة بحث حول "تحديد تفويض الأجهزة العليا للرقابة بشأن الرقابة على الدين العام، والقدرات المؤسسية، ودعم المنظمات الإقليمية فيما يخص الرقابة على الدين العام وإدارته" والذي طورته مجموعة العمل المعنية بالدين العام تحت إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير التابعة لإطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

ب) فهم تفويض الدين العام، والتعاقد والإطار القانوني لمختلف الدول (مستند موجز)، والذي طورته مجموعة العمل المعنية بالدين العام تحت إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير التابعة لإطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

ت) التقنيات المستجدة، والتطبيقات في تطوير الخبرات والمحافظة عليها داخل الأجهزة العليا للرقابة في استخدام العلم والتكنولوجيا في التدقيق (مشروع تقرير)، والذي

أعدته مجموعة العمل المعنية بأثر العلم والتكنولوجيا على التدقيق (WGISTA) تحت إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير التابعة لإطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

ث) إطار عمل لإيجاد قائمة أو قاعدة بيانات من الخبراء أو المستشارين بحيث يمكن مشاركتها مع أعضاء الإنتوساي والمنظمات الإقليمية، وقام بإعدادها مجموعة العمل المعنية بأثر العلم والتكنولوجيا على التدقيق تحت إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير التابعة لإطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

ج) المسح البيئي: تقرير يبين قدرات الجهاز الأعلى للرقابة فيما يخص التقنيات المستجدة ومدى إمكانية التدقيق عليها في القطاع العام (مشروع تقرير)، أعدته مجموعة العمل المعنية بأثر العلم والتكنولوجيا على التدقيق تحت إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير التابعة لإطار عمل الإنتوساي والخاص بالتوجيهات والإصدارات المهنية.

ح) إرشادات عملية حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، أعدتها مجموعة العمل المعنية بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة تحت إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير التابعة لإطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

- الإحاطة علماً بالتطوير المستمر للمبدأ التوجيهي (GUID 5340) الذي يخص الرقابة على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك تحت قيادة الجهاز التانزاني.

10 التقرير الخاص بلجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية، والمرتبب بأنشطة التعاون المرتبطة

بالإنتوساي مع الجهات المانحة (البند رقم 8)

قدم د. حسام العنقري، رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC)، تقريرًا حول أنشطة اللجنة المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية الأربعة تحت الهدف رقم 4 ضمن الخطة الاستراتيجية. كما بين التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ خطة الإنتوساي الاستراتيجية للأعوام 2017-2022، وسلط الضوء في هذا السياق على تقرير الإنتوساي الخاص بالأداء والمساءلة لعام 2022، والذي تم عرضه خلال مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرين في 2023، والذي تناول القضايا الأساسية التالية، حيث تعتبرها قيادة اللجنة قضايا ذات أهمية مستمرة:

- تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.
- دعم إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP)، ومنتدى الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (FIPP)، بالإضافة إلى زيادة الوعي حول العملية، وأهمية تطوير معايير التدقيق الدولية ومراجعتها.
- التركيز على احتياجات الأجهزة العليا للرقابة التي تعمل في الظروف الأكثر تحدياً وصعوبة.
- التركيز على برامج تنمية القدرات على المستوى الإقليمي.

بعد ذلك، استمر د. العنقري بإبلاغ مجلس المديرين حول سير العمل المتعلق بخطة الإنتوساي الاستراتيجية 2023-2028، والتي تم تبنيها من قبل مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرون، والتي من أجلها قامت لجان الأهداف بإيجاد خطط تشغيلية منفصلة لتحديد الإجراءات والأنشطة المتوقعة لتنفيذ

الأهداف الاستراتيجية. وفي هذا السياق، أكد رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية أن اللجنة ستعمل بشكل وثيق مع رؤساء الأهداف والأمانة العامة للإنتوساي لمعالجة أي ثغرات محتملة قد يواجهونها في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

فيما يخص مسائل الميزانية الخاصة بالإنتوساي، ذكر د. العنقري أن لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية تواصلت مع الأمانة العامة للإنتوساي لضمان الإدارة والرقابة الفعالة على موارد الإنتوساي، كما عبر عن تقديره لجهود موازنة ميزانية الإنتوساي للفترة 2023-2025. إضافة لذلك، أبلغ د. العنقري عن طلب مبادرة الإنتوساي للتنمية لمبلغ 50,000 يورو من صندوق فائض الإنتوساي وذلك من أجل دعم احتياطي التشغيل الخاص بهم، وذكر أنه بالإضافة إلى الطلب المعتمد الذي تم تقديمه إلى من قبل الأمانة العامة من أجل تحصيل مبلغ 50,000 يورو من صندوق فائض الإنتوساي، قامت المجلة الدولية للرقابة المالية العامة والمحاسبة (مجلة الإنتوساي) بتخصيص 50,000 دولار أمريكي كدفعة أولية لمبادرة الإنتوساي للتنمية مع وجود احتمالية لدفعات أخرى في المستقبل. وشكر د. العنقري رئيس المجلة على المساهمة السخية، والتي ستسمح للمجلة ومبادرة الإنتوساي للتنمية بالاشتراك معاً في مبادرات لدعم التعاون والتطوير المستمر لعمليات الاتصال بين الأجهزة العليا للرقابة ومجتمع التدقيق.

واستكمالاً لتقريره حول أنشطة تعاون مانحي الإنتوساي، عبر رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية عن شكره وامتنانه لنائب رئيس المانحين، والشؤون العالمية في كندا، وقيادة تعاون مانحي الإنتوساي، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، وجميع الأعضاء والمراقبين في اللجنة التوجيهية لتعاون مانحي الإنتوساي. ومن ضمن إنجازات التعاون، سلط د. العنقري الضوء على اتفاقية كينغستون التي تمت

في اجتماع تعاون مانحي الإنتوساي في جامايكا في شهر يونيو 2023، والذي ركز على زيادة التمويل للأجهزة العليا للرقابة، والدعوة إلى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، وزيادة الوعي حولها ضمن الأطراف ذات العلاقة الأساسيين. وذكر إن تنفيذ خطة اتفاقية كينغستون كان قد بدأ بالفعل، وقامت قيادة تعاون مانحي الإنتوساي بالتواصل مع المانحين والأطراف ذات العلاقة الأخرى من أجل زيادة الوعي وتأمين موارد إضافية.

أكمل د. العنقري تقريره بشرح التقدم الذي أحرزه تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة في سياق أنشطة الوساطة التي قام بها، وكانت كالتالي:

- في إطار "الوساطة لتوسيع الدعم" (سابقاً الفئة 1) - وهو برنامج مرتكز على معرفة الموارد الفنية أو المالية المتاحة في منطقة ما قبل قيام الأجهزة العليا للرقابة بطلب التمويل - فقد تم عقد ورش عمل تجريبية من قبل مبادرة الإنتوساي للتنمية في منطقتي أفريقيا الفرنكفونية والأولاسيف، وذلك بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة، والمانحين والأطراف ذات العلاقة الآخرين في 2022 و 2023.
- استمرارية برنامج "شراكة دعم النظر المتسارعة" (سابقاً الفئة 2) من أجل دعم 11 جهاز رقابي يمر بظروف صعبة في القارة الأفريقية. وعلى الرغم من أن معظم الأجهزة العليا للرقابة قد حصلت على دعم موسع، إلا أن القيادة استمرت بالبحث عن دعم إضافي للأجهزة العليا للرقابة في غينيا وسيراليون وتوغو.
- حصلت المبادرة العالمية لمساعدة الجهاز الأعلى للرقابة (GSAI) على تمويل مسبق يعادل 2 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، كما حصلت على دعم من بعض المانحين والشركاء الآخرين، والذين قد قاموا بالتوقيع على دعم كل من الأجهزة العليا للرقابة الثمانية الذين تمت

الموافقة عليهم لدخول البرنامج. واجتمع رؤساء هذه الأجهزة العليا للرقابة مع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، وبعض المانحين، ومقدمي دعم النظير من جميع أنحاء العالم في العاصمة النرويجية أوسلو في مارس 2023، وذلك من أجل إطلاق البرنامج مع الأجهزة الثمانية الموافقة على توقيع مذكرة التفاهم مع مبادرة الإنتوساي للتنمية لتنفيذ خطط العمل التي تم وضعها خلال الاجتماع.

وفيما يخص تمويل تلك البرامج، أبلغ د. العنقري مجلس المديرين أنه تم بالفعل تقديم الدعم من قبل الصندوق السعودي لتطوير أداء الأجهزة العليا للرقابة بمبلغ يعادل 1.5 مليون دولار تم منحه إلى 43 جهاز رقابي في مختلف مناطق الإنتوساي من أجل تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

وأثناء سرده للقضايا المتعلقة بأنشطة وضع المعايير للإنتوساي، استذكر رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية المخاوف التي عبر عنها مدقق عام النرويج، السيد كارل إيريك شيوت-بيديرسون، بصفته رئيس الجهاز الذي يرأس منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي، وذلك فيما يتعلق بوضوح الأدوار في عملية تحديد المعايير والمسؤوليات داخل منظمة الإنتوساي. كما ذكر أن السيد شيوت-بيديرسون قد طلب تقييم عملية وضع المعايير. وردًا على تلك المخاوف، اقترحت قيادة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية أن يقوم مجلس المديرين بتوجيهها للإشراف على عملية مراجعة تركز على تقييم أفضل الممارسات بين مؤسسات وضع المعايير ومقارنتها مع تلك المستخدمة من قبل منظمة الإنتوساي. و بعبارة أوضح، اقترحت لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية أن يقوم مدققو العموم المتقاعدون أو بعض موظفي الأجهزة العليا للرقابة السابقين من ذوي الخبرة بإجراء مراجعة

بدعم من أعضاء مجلس المديرين الفعالين. كما أوضح د. العنقري أن الشروط المرجعية لمثل هذه المراجعة، بالإضافة إلى الأدوار والجدول الزمني سيتم تقديمها أمام مجلس المديرين للموافقة عليها.

وختم د. العنقري تقريره من خلال تناول الأهداف الاستراتيجية للهدف رقم 4، والتي تتعلق بكفاءة وفعالية واقتصاد منظمة الإنتوساي، بالإضافة إلى مدى تواصلها واتصالها، وأوضح أن قيادة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية قد سحبت طلبها في اجتماع اللجنة في سبتمبر 2023 بخصوص مراجعة التشريعات للإبقاء على اللغات الرسمية الخمسة للإنتوساي، ولكنها تبحث عن حل بالإجماع حيال موازنة الحاجة إلى التواصل بفعالية بما هو متاح من موارد في الإنتوساي. وبالإشارة إلى الهدف الاستراتيجي للهدف رقم 4 والمتعلق بالمساواة والشمولية لعمليات الإنتوساي، أكد د. العنقري على أهمية دعم اقتصاد وكفاءة واستدامة وشمولية الاجتماعات، مع وجود خيارات للمشاركة الافتراضية، وشجع مؤسسات الإنتوساي على إبلاغ الأمانة العامة وقيادة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية في حال وجود أي مشكلة في الموارد.

أخذ السيد بوديليو توميه موجوروزا، رئيس لجنة المعايير المهنية، الكلمة للتعبير عن تقديره للمراجعة المقررة لعملية وضع المعايير الخاصة بالإنتوساي، باعتبارها مسعى قد دعت إليه اللجنة لسنوات. لكنه، رغم ذلك، عبر عن مخاوفه بأن الموافقة على طلب المراجعة قد لا يكون نطاقه شاملاً بما في الكفاية، واقترح تعديلاً من شأنه أن يعكس بشكل أفضل هيكل مؤسسات الإنتوساي، وطبيعة العمل الذي سيتم إجراؤه مع الأخذ في الحسبان إضافة القيمة إلى منظمة الإنتوساي. وفي ذلك السياق، طلب من رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية تحديد كيف يمكن للجنة المعايير المهنية، والتي

كانت ملتزمة بالكامل بالاشتراك بالمراجعة، أن تكون جزءًا من المراجعة المذكورة بشكل مفصل، وكيف يمكن إشراك واضعي معايير القطاع الخاص بهذه المراجعة، والذي اعتبره أمرًا ضروريًا للغاية.

وردًا على تساؤلات السيد توم موجوروزا، شرح د. العنقري أنه بما أن لجنة المعايير المهنية مشتركة بالفعل في المراجعة بصفتها عضوًا في لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية، فإنها ستساعد في ضمان نزاهة وموضوعية العمليات. وفيما يخص طبيعة اشتراك واضعي معايير القطاع الخاص، أشار د. العنقري أن المراجعة تسعى إلى تحديد أفضل الممارسات وإجراء التحليلات القياسية.

شكر السيد أوفيند بيرغ لارسين، رئيس القسم الدولي بالجهاز النرويجي، لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بالنيابة عن مدقق عام النرويج على العمل الدؤوب في إعداد الطلب، كما نوه أن المخاوف التي أثارها رئيس لجنة المعايير المهنية قد تم أخذها بعين الاعتبار بشكل كامل في التقرير المكتوب والمقدم من قبل لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية، وذكر أن اللجنة "ستبدأ بأخذ ترشيحات لأدوار القيادة والدعم من أعضاء مجلس المديرين، وستقدم مقترحات خاصة بالشروط المرجعية مع الأدوار، والنطاق والمنهجية، والجدول الزمني إلى مجلس المديرين من أجل الموافقة عليها قبل البدء بعملية المراجعة". كما وعبر عن دعمه الكامل للطلب، وشدد على أنه بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالاستقلالية، ستكون القضايا المتعلقة بوضع المعايير أحد الأسباب الرئيسية لإظهار أهمية الإنتوساي كمنظمة تقوم بتمثيل مهنة الرقابة العامة.

أخذ السيد عبد القادر بن معروف الكلمة للتأكيد على أهمية عمل مبادرة الإنتوساي للتنمية في المساهمة في إضافة المهنية للأجهزة العليا للرقابة، ولتعزيز قدراتهم. كما وتطرق إلى عملها القيم في تعريف وتوضيح المفاهيم المختلفة المبينة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ودور

ذلك في تطوير معايير الإنتوساي بشكل أكبر. وفي هذا السياق، أشار أيضا إلى أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة ستحتاج للمساعدة في تنفيذ المعايير، وعبر عن تقديره لجاهزية مبادرة الإنتوساي للتنمية لتقديم مثل هذا الدعم.

مجلس المديرين

- الإحاطة علماً بالتقرير المقدم من لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية.
- الموافقة على الطلب الخاص بتوجيه لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية للقيام بالإشراف على مدقي العموم المتقاعدين و/أو موظفي الأجهزة العليا للرقابة من ذوي الخبرة في الموضوع محل البحث، لإجراء مراجعة تركز على تقييم أفضل الممارسات المتبعة ضمن مؤسسات وضع المعايير ومقارنتها مع تلك المتبعة في منظمة الإنتوساي.

11 التقرير الخاص بفريق عمل الإنتوساي المعني بالتواصل (البند التاسع)

قدمت د. سيلك شتاينر، مدير الأمانة العامة للإنتوساي، والوزير برونو دانتاس، عضو مجلس المديرين، تقريراً حول أنشطة فريق المهمة المعني بالتواصل (TFIC)، بصفتها رئيسي الفريق.

وقد اعتذرت د. شتاينر من الأمانة العامة للإنتوساي، حيث اضطرت لمغادرة الاجتماع بسبب ارتباطات برلمانية تخص قضايا الميزانية المتعلقة بمحكمة التدقيق النمساوية، وانتهزت فرصتها الموجزة لإبلاغ مجلس مديري الإنتوساي عن قرار الجمعية العامة للأرابوساي، والذي تمخض عنه اختيار الجهاز

الأعلى للرقابة السعودي مضيفاً لمؤتمر الإنكوساي السابع والعشرون. وتم أخذ هذا القرار حسب نظام التدوير التقليدي المتبع في منظمة الإنتوساي فيما يخص اجتماعات الإنتوساي العامة، والذي ينص على وجوب إقامة مؤتمر الإنكوساي السابع والعشرين في عام 2031 في أحد الدول أعضاء منظمة الأرابوساي. وقد نقلت الأمانة العامة للأرابوساي ورئيس الأرابوساي هذه المعلومات إلى الأمانة العامة للإنتوساي. ومن جهة أخرى، أبلغت د. شتاينر بأن الأمانة العامة للإنتوساي ستقدم اقتراحاً لاتخاذ قرار خطي بالموافقة على مقترح تقديم الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية لمؤتمر الإنكوساي الخامس والعشرين كمرشح لمجلس مديري الإنتوساي وذلك لاستضافة المؤتمر السابع والعشرين للإنتوساي في عام 2031 خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأكملت الأمين العام للإنتوساي في تقديم تقريرها وأعطت لمحة عامة عن أنشطة التواصل التي اضطلع بها فريق العمل في عام 2022، والتي شملت الآتي:

- عقد اجتماع تدهشين الدورة الرابعة والعشرين (24) للإنتوساي في مدينة ريو دي جانيرو بهدف تبادل الآراء والتوقعات بشأن أنشطة التواصل التي تضطلع بها المنظمة.
- تحليل للوضع الراهن والوثائق المتعلقة بالتواصل والمناحة في الإنتوساي مما أدى إلى اتخاذ القرار بوضع استراتيجية محدثة للتواصل وإعداد مرحلة تخطيط تشغيلية منفصلة لوضع سياسات التنفيذ المرجوة.
- تقييم الأطراف ذات العلاقة لتحديد الجمهور المستهدف للإنتوساي والصورة العامة التي تعمل وفقها المنظمة والأجهزة العليا للرقابة والأعضاء التابعة لها.

- عقد ورشتنا عمل في يونيو 2023 لمناقشة وتحديد العناصر الرئيسية لاستراتيجية التواصل وورشة عمل متعلقة بالصياغة وذلك للبت بشأن الصيغة النهائية للاستراتيجية في أكتوبر 2023.

وشكرت د. شتاينر جميع أعضاء فريق عمل الإنتوساي المعني بالتواصل على عملهم المتقاني وتعاونهم، وأوجزت العناصر الرئيسية التالية للخطة الاستراتيجية المعنية بالاتصالات 2023-2028 والتي تم عرضها على مجلس المديرين للموافقة عليها:

- الأسس الاستراتيجية - التأكيد على أن استراتيجية التواصل تتماشى مع خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة 2023-2028، ومع إعلان ريو، إضافةً إلى أهمية توافقها مع المبادئ الجوهرية والتأسيسية للإنتوساي.

- الأولويات والمبادئ الخاصة بالتواصل.
- الرسائل الرئيسية لإصدار أولويات ومبادئ التواصل.
- الطريق نحو تبسيط عمليات تواصل الإنتوساي من خلال شبكة من موظفي الاتصال.
- شركاء الإنتوساي الرئيسيين والجمهور المستهدفة.
- قنوات التواصل إلى جانب الاتصالات سريعة الاستجابة والمرنة.

كما سلطت د. شتاينر الضوء على أهداف الخطة الاستراتيجية والتي تتمثل بالتركيز على إبراز دور الإنتوساي باعتبارها المنظمة الرائدة لمهنة التدقيق العام، فضلاً عن فعالية وتأثير اتصالات الإنتوساي، مع الاعتراف في الوقت نفسه بمختلف الآراء المنسوبة لأعضاء الإنتوساي والتي تمثل مخرجاتها.

وأكدت أيضاً بأنه قد تم إعداد الاستراتيجية مع الأخذ بالاعتبار استراتيجيات التواصل الخاصة بالمنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي، وبالتالي فقد تمت صياغتها بطريقة عامة وبالقدر الكافي لتكون قادرة على العمل كأساس للاستراتيجيات الخاصة بالأقاليم.

واختتمت د. شتاينر تقريرها بالإشارة إلى أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الإنتوساي المعنية بالاتصالات والمتمثلة في شبكة من موظفي الاتصال في المنظمة (NICO) وقد قدمت الأمين العام للإنتوساي عرضاً حول تشكيلها بما في ذلك اختصاصاتها وذلك في إطار البند 3 من جدول الأعمال. ومن شأنها أن تعمل على مراقبة وحماية تنفيذ أولويات ومبادئ التواصل المنصوص عليها في استراتيجية الاتصال، وشددت كذلك أن إعداد الاستراتيجية كان أحد المعالم الرئيسية لفريق عمل الإنتوساي المعني بالاتصالات (TFIC) وأعطت الكلمة للوزير دانتاس لتقديم الرؤى الخاصة بالأنشطة المستقبلية للفريق.

شكر الوزير دانتاس جميع أعضاء فريق عمل الإنتوساي المعني بالاتصالات (TFIC) على مساهماتهم القيمة، وعبر عن تطلعاته لمواصلة الحوار داخل الفريق ووضع الخطط التشغيلية ذات الصلة لتحديث وتنشيط اتصالات الإنتوساي الداخلية والخارجية، وتحقيقاً لهذه الغاية سيقوم الفريق بدراسة أفضل الممارسات داخل الإنتوساي ومع الأطراف الخارجية ذات العلاقة ودراسة تجارب التواصل الحالية مع الجهات التابعة للإنتوساي.

وعلاوة على ذلك، حدد رئيس الإنتوساي هدفاً رئيسياً آخرًا لفريق (TFIC) يتمثل في تسهيل اتساق هوية العلامة التجارية، والتي يمكن التعرف عليها على الفور وتعكس رؤية الإنتوساي ورسالتها، فضلاً عن الحضور المهني والمتسق عبر الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية سهلة التصفح والتي توفر

المعلومات الواضحة والدقيقة وتقدم وصفاً موجزاً لعمليات التواصل، واختتم الوزير عرضه بالتأكيد على أن استراتيجية الإنتوساي المعنية بالتواصل للفترة 2023-2028 لم تكن مجرد خطة؛ ولكنها أيضاً التزام بمواصلة التطور وضمان رؤية الأجهزة العليا للرقابة وسماعها وفهمها في الساحة الدولية.

مجلس المديرين

- الإحاطة علماً بالتقرير الخاص بأنشطة وتقديم فريق عمل الإنتوساي المعني بالاتصالات

.(TFIC)

- التصديق على استراتيجية الإنتوساي المعنية بالاتصالات 2023 - 2028.

12 تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (البند العاشر)

أبلغ السيد جين دودارو بصفته رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المسؤول عن استضافة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (مجلة الإنتوساي) مجلس المديرين أن المجلة لا زالت مواظبة في إصدار أعداد ربع سنوية حول موضوعات ذات أهمية لمجتمع التدقيق العام، إذ تضم المواد التي تعكس التنوع والتوجه الاستراتيجي والمصالح لمجتمعنا. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنها تتعاون مع الجهات والأقاليم التابعة للإنتوساي وذلك لتسهيل وتعزيز وتبسيط التواصل وتبادل المعرفة، وفي هذا السياق فقد تم تسليط

الضوء أيضًا على تعاون المجلة مع فريق عمل الإنتوساي المعني بالاتصالات (TFIC) ومساهماته فيها.

وفيما يتعلق بمسائل الميزانية، فقد أفاد السيد دودارو أن المجلة حافظت على وضع مالي سليم وحصلت على رأي تدقيقي نظيف لعام 2022، وفي ضوء الأموال الاحتياطية المتراكمة فقد تجاوز هدف المجلة المتمثل في الحفاظ على موارد مالية كافية لتغطية عامين من التشغيل، وأشار السيد دودارو أيضًا إلى خطط المجلة لتوزيع جزء من فائض الأموال على مبادرات الإنتوساي للتنمية (IDI) بزيادات نصف سنوية تبلغ 50,000 دولار أمريكي حتى تصل المجلة إلى المستوى المستهدف من الفوائض التشغيلية، كما أبلغ مجلس المديرين أن الأموال الممنوحة ستدعم برامج التواصل الخاصة بمبادرة الإنتوساي للتنمية بالإضافة إلى تعاون المبادرة مع المجلة، وفي هذا الصدد قام السيد دودارو بتسليط الضوء على خطط إجراء الندوات عبر الإنترنت تحت علامة تجارية مشتركة مع مبادرة الإنتوساي للتنمية والمجلة في مجال بناء القدرات المهنية في عام 2024.

واصل دودارو تقريره من خلال توضيح الحضور الديناميكي للمجلة عبر الإنترنت من خلال موقعها الإلكتروني وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً للبيانات التالية وذلك اعتباراً من أكتوبر 2023:

- منذ إطلاق الموقع الجديد للمجلة <http://intosaijournal.org> والذي ركز على تحسين تجربة المستخدم وتصميم سريع الاستجابة وسهل التصفح، فقد قام أكثر من 18000 مستخدم من 212 دولة بزيارة صفحات الويب البالغ عددها 53,000 صفحة على موقع المجلة، علاوة على ذلك فقد قامت المجلة بنقل قسمي "الأخبار" و"داخل الإنتوساي" إلى جدول زمني محدد

للنشر في الوقت الفعلي خارج الدورة الربع سنوية، مما يضمن توزيع الأخبار في مواعيدها وبشكل ملائم.

- مع التوعية المتزايدة والمستمرة على وسائل التواصل الاجتماعي فقد أحصت المجلة أكثر من 3780 متابعًا على منصة «X» (المعروفة سابقًا باسم "تويتر") و 2290 متابعًا على لينكد إن (LinkedIn) و 1600 متابع على إنستغرام (Instagram).

علاوة على ذلك فقد أبلغ السيد دودارو أعضاء مجلس المديرين عن قيام المجلة باستئناف التغطية الشخصية لأحداث الإنتوساي من خلال التقارير الحية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمقالات اللاحقة للحدث في نشرات ربع سنوية والتي تهدف إلى تغطية جميع اجتماعات لجنة الأهداف والاجتماعات الإقليمية الرئيسية خلال دورة مدتها ثلاث سنوات من أجل ضمان تنوع التغطية في جميع مناطق الإنتوساي، ولتحقيق هذه الغاية فقد التزمت المجلة بنشر أعداد ذات تركيز مواضيعي حول القضايا الرئيسية لمجتمع تدقيق القطاع العام، وفي هذا السياق فقد أعلن السيد دودارو أن العدد القادم سيركز على التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية والأجهزة العليا للرقابة ذات الصلاحيات القضائية.

وشكر السيد دودارو في ختام تقريره كلاً من الأجهزة العليا للرقابة والكتاب ممن قدموا المقالات للنشر، وأعرب عن مواصلة المجلة للعمل مع قيادة الإنتوساي والجهات التابعة لها والمنظمات الإقليمية فضلاً عن الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء فيها لتعزيز التواصل داخل المنظمة.

شكر الوزير دانناس السيد دودارو على التقرير وعلى العمل المتفاني وهنا المجلة على موقعها الإلكتروني الجديد الذي ركز على تحسين تجربة المستخدم وقدم ميزات تفاعلية جديدة ومفيدة للغاية.

قام مجلس المديرين بما يلي:

- الإحاطة علمًا بالتقرير الخاص بمجلة الإنتوساي الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA)

13 تقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية (البند الحادي عشر)

قدم المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية السيد/ إينار غوريسن تقريرًا عن المبادرة وسلط من خلاله الضوء على المعالم البارزة في الأداء والمتعلقة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية لمبادرة الإنتوساي للتنمية للفترة 2019-2023، ونظرًا لانتهاؤ الخطة الاستراتيجية بحلول نهاية عام 2023 فقد قدم تقييمًا شاملًا لتنفيذ الخطة، وأبلغ مجلس المديرين أن التعليقات الواردة من مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أظهرت أنه تم الأخذ في الاعتبار التحول الاستراتيجي من البرامج المحددة زمنيًا إلى مسارات عمل بعيدة المدى تتعلق بإبراز أهمية واستقلالية وإدارة الأجهزة باحتراف ومهنية وإعطاء صورة إيجابية وموضوعية عنها. كما وسلط الضوء على القرار الناجح بدمج منظور النوع الاجتماعي في جميع أجزاء الاستراتيجية.

وواصل السيد غوريسن تقريره بتسليط الضوء على بعض الأرقام الرئيسية لعام 2022 المتعلقة بأنشطة التوعية، ولفت انتباه مجلس المديرين إلى الزيادة في عدد الأجهزة العليا للرقابة من البلدان غير النامية التي شاركت في عروض مبادرة الإنتوساي للتنمية، وعلاوة على ذلك فقد أوضح أن ما يقارب 170 جهازًا أعلى للرقابة قد شارك في مبادرات تنمية القدرات طويلة المدى مع ما يقارب 2700 موظف، وفي هذا السياق فقد أوضح أن هذا الدعم العيني يعادل من الناحية المالية حوالي 13% من عائدات مبادرة الإنتوساي للتنمية.

قدم السيد غوريسن بعد ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2022، وأفاد بأنه بالنسبة لمعظم المبادرات فقد وصلت النتائج إلى الأهداف أو تجاوزتها، كما وسلط الضوء على استثناءين وهما:

- "العدد التراكمي لمدقي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذين اجتازوا التقييمات للحصول على شهادة الكفاءة PESA-P"، والذي لم يحقق الهدف بسبب اجتياز 184 مدققاً من أصل 300 بسبب تأجيل المشاركين محاولات الاختبار إلى عام 2023.

- "النسبة المئوية التراكمية الخاصة بحالات تهديد استقلالية بعض الأجهزة الرقابية والتي تمت إحالتها إلى مبادرة الإنتوساي للتنمية، والتي بدورها قد ساعدتها في وضع استجابة منسقة مع الأطراف ذات العلاقة لدعم الأجهزة العليا للرقابة، والتي صدرت في غضون 30 يوماً من الإحالة". وبلغت هذه النسبة 75% أي أنها لم تغطي نسبة 100% من الهدف، وذلك بسبب زيادة تعقيد القضايا والحاجة إلى إجراء مشاورات مطولة مع الأجهزة العليا للرقابة المتضررة والأطراف ذات العلاقة لضمان توازن العملية.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة فقد اغتم السيد غوريسن الفرصة لتقديم المزيد من التفاصيل حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وذكر أن عدد القضايا المرفوعة في إطار آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (SIRAM) يتزايد بشكل خاص في المنطقة الأوروبية، وأوضح أيضاً أن العديد من هذه الحالات قد شهدت نتائجاً ناجحة، وأعرب عن تقديره لرئيس مجلس مديري الإنتوساي والأمين العام للإنتوساي والمنظمات الإقليمية لدورهم النشط في تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وفي توضيح إضافي لحالة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأنشطة ضمن مسار العمل "الأجهزة العليا للرقابة المالية المستقلة"، أفاد المدير العام لمبادرة تنمية الإنتوساي أيضاً أن هناك بعض القضايا لم يتم الفصل فيها بشكل إيجابي أو أنها لا تزال معلقة. وذكر على سبيل المثال حالة سيراليون التي لم يعلق ملفها بعد مرور عامين على المحكمة الحكومية ضد المدقق العام ونائبه، وفي هذا السياق أضاف السيد غوريسن أن مبادرة الإنتوساي للتنمية ستواصل تقديم الدعم في هذا الشأن إضافة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية الأخرى المتأثرة بشكل مماثل.

وعلى الجانب الإيجابي فقد أشار المدير العام لمبادرة تنمية الإنتوساي إلى التعاون المثمر للغاية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي كانت شريكاً قوياً في تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وواصل التقرير المرحلي تناول مسارات عمل مبادرة الإنتوساي للتنمية، مع تسليط الضوء بشكل خاص على المبادرات التالية المتعلقة بمسار العمل:

- في إطار مسار العمل "الأجهزة العليا للرقابة ذات الإدارة الجيدة" فقد كانت مبادرة الإنتوساي للتنمية مشاركة بتعاون وثيق مع لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) لتنفيذ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، علاوة على ذلك فقد تم إطلاق مبادرات جديدة؛ مثل مبادرة "piCTure" المعنية في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادرة "CRISP" المعنية في إدارة المخاطر والأزمات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومبادرة "MASTERY" المعنية بتقديم دورات متقدمة لقادة الأجهزة العليا للرقابة والتي تركز على القيادة الشاملة والإدارة المالية العامة والقضايا المتعلقة بالاستقلالية.

- أطلق مسار العمل "الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المهنية" لـ "مركز مهنيو التدقيق في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" والذي يوفر برامجًا تدريبية تقليدية أو برامجًا بشهادات مهنية معتمدة بالإضافة إلى عروض التطوير المهني المستمر، وفي هذا السياق فقد أكد السيد غوريسن على التعاون المستمر مع فريق عمل لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) بشأن إضفاء الطابع المهني على مدققي الإنتوساي، وفي ضوء المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) والذي تمت مراجعته واعتماده حديثًا؛ أشار إلى الحاجة المستقبلية لتوفير التدريب للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إدارة الجودة.
- استحداث مسار العمل الخاص بـ "الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الصلة" والذي بدوره طرح برنامج "التدقيق في إجراءات التكيف مع تغير المناخ" بالاشتراك مع مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي لتسهيل تدقيق الأداء العالمي المتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) والمعني بإجراءات التكيف مع تغير المناخ. ومن جهة أخرى، كان برنامج لوتا "LOTA" داعمًا للأجهزة العليا للرقابة في سبيل الاستفادة من التقدم التكنولوجي.

وذكر السيد غوريسن أيضًا المبادرة العالمية لمحاسبة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (GSAI) وأشار في هذا السياق إلى تقرير رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC)، وشدد أيضًا على أن مبادرة تنمية الإنتوساي واصلت العمل كأمانة عامة لتعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة، وفي تطلعه إلى المستقبل فقد أبلغ مجلس المديرين أيضًا أن مبادرة تنمية الإنتوساي كانت في خضم الانتهاء من تحليل الدراسة الاستقصائية العالمية لإعداد تقرير التقييم العالمي للأجهزة العليا

للرقابة المالية والمحاسبة المقرر نشره في نهاية يناير 2024، واغتنم هذه الفرصة ليشكر جميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الإنتوساي والتي شاركت في الدراسة الاستقصائية، وأشار إلى ارتفاع معدل الاستجابة في تلك الدراسة.

واصل المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية تقريره بإبلاغ مجلس المديرين بالتغييرات التالية في مجلس إدارة المبادرة:

- انضمام السيدة نانسي جاتونجو، المدقق العام في كينيا، إلى مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي اعتبارًا من 1 يناير 2023.
- انضمام السيد د. حسام العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية، إلى مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي اعتبارًا من 1 يناير 2023.
- انضمام السيد غاريت ديفيز، المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة، إلى مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي اعتبارًا من 1 يونيو 2023.
- انضمام السيد برونو دانتاس، رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي في البرازيل، إلى مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي اعتبارًا من 1 يونيو 2023.

واختتم السيد غوريسن تقريره بتقديم نظرة مستقبلية والتطرق للخطة الإستراتيجية الجديدة الخاصة بمبادرة الإنتوساي للتنمية للفترة 2024-2029 والتي وافق عليها مجلس إدارة المبادرة، وقد تضمن إعداد الخطة عملية شاملة تم إطلاقها في عام 2021 بمساهمة من جميع أصحاب المصلحة في مبادرة تنمية الإنتوساي، في حين أن الخطة الاستراتيجية للفترة 2024-2029 قد حافظت على مسارات

عمل طويلة المدى وتركيز سابقتها على المساواة بين الجنسين والادماج، وقد تضمنت الخطة ثلاثة أهداف استراتيجية جديدة؛ وهي الاستدامة والرقمنة والثقة الشعبية في الأجهزة العليا للرقابة وذلك لتعزيز الطابع المهني وإبراز أهمية الأعمال المنجزة والقيمة المضافة التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة.

قام مجلس المديرين بما يلي:

- الإحاطة علمًا بالتقرير الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)

14 اجتماعات الطاولة المستديرة: تجارب المنظمات الإقليمية - القضايا الناشئة والشراكة مع

الإنتوساي (البند الثاني عشر)

ركزت مناقشات الطاولة المستديرة لمنظمات الإنتوساي الإقليمية حول موضوع "تجارب المنظمات الإقليمية - القضايا الناشئة والشراكة مع الإنتوساي" وبشكل خاص على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفرص تعزيز تبادل المعرفة بين الأقاليم، وقد قامت السيدة هيلينا ليندبرج المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة المالية في السويد ونائب رئيس لجنة بناء القدرات المهنية التابعة للإنتوساي (CBC) بإدارة النقاش، بمساعدة السيدة جوهانا غاردمارك مدير مشروع الجهاز الأعلى للرقابة المالية في السويد ولجنة بناء القدرات المهنية (CBC)، وتألقت اللجنة من المندوبين التالية أسماؤهم الذين مثلوا المنظمات الإقليمية للإنتوساي:

- السيدة روز مباه آشا، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الكاميرون ممثلة للأمانة العامة للأفروساي.
- السيد فيصل ماني، المشرف العام على الديوان التونسي للرقابة المالية والمحاسبة ممثلاً للأمانة العامة للأرابوساي.
- السيد كي تشانغ، نائب المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الصين ممثلاً للأمانة العامة للأسوساي.
- السيد ديودات شارما، المدقق العام للجهاز الأعلى للرقابة في غويانا وعضو مجلس المديرين وممثلاً للكاروساي، والذي قدم مدخلات مكتوبة للكاروساي في الفترة التي سبقت اجتماع الطاولة المستديرة.
- السيد آندي فيشر، رئيس العلاقات الدولية لمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة والذي يرأس محفظة "القضايا الناشئة والتفكير المستقبلي" في اليوروساي، وممثلاً لليوروساي.
- السيد ديفيد روهيليو كولميناريس بارامو، المدقق الأعلى للجهاز الأعلى للرقابة في المكسيك وممثلاً للأمانة العامة لمنظمة الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأولاسيفس).
- السيد كاميلو آفيل، المراقب المالي والمراجع العام لمكتب التدقيق في ساموا وممثلاً للأمانة العامة للباساي.

وقد كشفت كلاً من الفترة التي سبقت انعقاد الاجتماع وحلقات النقاش أن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية كانت قضية ناشئة في جميع الأقاليم التابعة للإنتوساي، بينما كانت في الوقت نفسه تمثل دعامة أساسية لأهمية ومصداقية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وفعاليتيه، ولا تزال استقلالية الأجهزة العليا للرقابة مهددةً من خلال عدد من المسائل المعقدة - سواء كان ذلك بـ:

- إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة أو تخفيض مدة ولايته.
- القيود المالية أو تقييد الحقوق في تعيين الموظفين.
- القيود المفروضة على صلاحيات الأجهزة العليا للتدقيق أو انخفاض قدرتها على أداء مهامها، مثل القيود المفروضة على الوصول إلى الوثائق أو الطعن في نتائج الرقابة أو عدم نشر تقارير الرقابة.
- التدخل السياسي أو حتى التهديدات الموجهة للمدققين.

وانفق المشاركون في الحلقة النقاشية على أن مسألة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لا يمكن معالجتها إلا من خلال توحيد الجهود وبالتحديد مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى والجهات التابعة للإنتوساي والمنظمات الإقليمية، وكذلك من خلال الدعوة في البرلمان ومن خلال السعي إلى الحوار مع المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام، وأشاروا كذلك إلى الدعم الفعال الذي قدمته مبادرة الإنتوساي للتنمية من خلال آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة (SIRAM)؛ والتي تضمنت تقييماً شاملاً للتهديد من جانب الأجهزة العليا للرقابة المتضررة وكذلك من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة، وشجعوا جميع أعضاء مجلس المديرين على التواصل مع مبادرة تنمية الإنتوساي في حال تعرضهم لتهديدات

أو فرض أي قيود على استقلالييتهم، كما شكروا رئيس الإنتوساي والأمين العام والأمانات العامة ورؤساء الأقاليم التابعة للإنتوساي على دعمهم المستمر والاستباقي مما ساعد على صياغة روابط جديدة أو تعزيزها في الأوقات العصيبة.

وقد سلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على مركز موارد استقلالية الأجهزة العليا للرقابة (SIRC) باعتباره مجموعة أدوات قيّمة قامت مبادرة تنمية الإنتوساي بإنشائها؛ وهو بوابة معلومات تحتوي على موارد تؤيد استقلالية الأجهزة العليا للرقابة. وقد ظل أداة مهمة لكل من تلك الأجهزة وقادتهم والأطراف الخارجية ذات العلاقة وأداة للتطوير ودعم الشركاء الفنيين وكذلك المنظمات المانحة. ومن هذا المنطلق فقد أشار الممثلون الإقليميون إلى أهمية إجراء تقييمات منتظمة لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة وجمع البيانات ذات الصلة وتبادلها إذ أنه من شأنها توفير الأساس لبرامج رفع مستوى الوعي لمدققي تلك الأجهزة والمؤسسات الشريكة.

ومن خلال التأكيد على أهمية الشراكات الفعالة مع أصحاب المصلحة في الأجهزة العليا للرقابة وأنشطة التوعية المقابلة لها، فقد ناقش المشاركون أيضاً قيمة التواصل كوسيلة لتحسين صورة الأجهزة العليا للرقابة ولإيصال أصواتهم وحشد التأييد لحماية استقلالييتهم، ولا ينبغي أن تقتصر هذه الجهود المتعلقة بالتواصل على تبادل المعرفة فحسب بل يجب عليها أيضاً أن تعزز شعور المدققين بالانتماء المهني وبالتالي جذب المدققين الشباب، وفي هذا السياق فقد أكد المشاركون في الحلقة النقاشية على الصلة الوثيقة بين الاستقلالية وتبادل المعرفة وبناء القدرات المهنية فضلاً عن قدرة الأجهزة العليا للرقابة على المحافظة على أهميتها وضمان قدرتها على التكيف من خلال التركيز على القضايا الناشئة والاستجابة لها؛ مثل القضايا المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي والاستدامة.

لخصت السيدة ليندبيرغ في ختام اجتماعات الطاولة المستديرة النقاط الرئيسية للمناقشات؛ وهي أن تكون الأجهزة العليا للرقابة نموذجًا يحتذى به وأن تثبت القيمة المضافة المقدمة من خلال عملها ومساهماتها في الحوكمة الرشيدة للمجتمع، عندها فقط سيكون من الممكن التأثير على حياة المواطنين بطريقة تعزز الثقة بينهم وبين الأطراف ذات العلاقة في الأجهزة العليا للرقابة - بما في ذلك البرلمانات ورؤساء الدول - بحيث يمكنهم بعد ذلك من الدعوة إلى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وفي هذا السياق فقد سلطت الضوء على الدور الهام للمنظمات الإقليمية في دعم الأجهزة الأعضاء التابعة لها وذلك لإظهار قيمتها ومنافعها، فضلاً عن العمل المنجز ومبادرات الدعوة والمشاريع البحثية التي أطلقتها مبادرة الإنتوساي للتنمية والتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة في هذا الصدد، وقد أنهت السيدة ليندبيرغ ملخصها من خلال التأكيد على أنه بالرغم من أن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لا يزال موضوعاً معقداً وصعباً إلا أنه كان من المشجع أن نشهد الإمكانيات الناتجة عن الشراكات عبر الإقليمية، وشكرت جميع أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس المديرين على تبادل خبراتهم ودعم بعضهم بعضاً.

15 تقارير المنظمات الإقليمية (البند 12: أ-ز)

كانت المنظمات الإقليمية قد قدمت تقاريرها الخطية قبل اجتماع مجلس المديرين، وقامت الأمانة العامة بنشرها على الموقع الإلكتروني للإنتوساي³ لينظر فيها مجلس المديرين.

ونظراً للشكل المدرج حديثاً لمناقشات الطاولة المستديرة الإقليمية، فقد أحاط مجلس المديرين بها علماً كما تم تقديمها كتابياً.

قام مجلس المديرين بما يلي:

- الإحاطة علماً بالتقرير الخاص بالمنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي.

16 ما يستجد من أعمال واختتام الاجتماع (البند 13)

ألقت الأمين العام للإنتوساي كلمتها في ختام الاجتماع السابع والسبعين (77) لمجلس المديرين وذلك للتعبير عن تقديرها العميق للسيدة هيلينا ليندبيرغ - المراجع العام لمكتب التدقيق الوطني السويدي ونائب رئيس لجنة بناء القدرات المهنية السابقة، كما اغتتمت الفرصة لتشكر جميع أعضاء مجلس المديرين على تفانيهم ودعمهم والتزامهم، واختتمت الاجتماع السابع والسبعين (77) للمجلس.

الملحق

جدول أعمال الاجتماع السابع والسبعين (77) لمجلس مديرين الإنتوساي

م	بنود جدول الأعمال	الممثل المسؤول مقرر
1	كلمة الترحيب والافتتاحية	رئيس مجلس المديرين
2	تقرير من رئيس مجلس المديرين تقرير اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI)	رئيس مجلس المديرين
3	تقرير من الأمين العام تقرير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs)	الأمين العام
4	تقرير النائب الأول لرئيس مجلس المديرين	النائب الأول لرئيس مجلس المديرين
5	تقرير لجنة المعايير المهنية (PSC) - الهدف 1	رئيس لجنة المعايير المهنية - الهدف 1
6	تقرير لجنة بناء القدرات المهنية (CBC) - الهدف 2	رئيس لجنة بناء القدرات المهنية - الهدف 2
7	تقرير لجنة تبادل المعرفة (KSC) - الهدف 3	رئيس لجنة تبادل المعرفة - الهدف 3
8	تقرير لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC) - الهدف 4	رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية والإدارية - الهدف 4

	تقرير عن الأنشطة ضمن التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة	
9	تقرير فريق عمل الإنتوساي المعني بالاتصالات	الرؤساء المشاركين لفريق العمل
10	تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA)	المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
11	تقرير مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)	مبادرة الإنتوساي للتنمية
12	مناقشات الطاولة المستديرة: تجارب المنظمات الإقليمية - القضايا الناشئة والشراكة مع الإنتوساي	
12 أ	مساهمة الأفروساي (AFROSAI)	الأمين العام للأفروساي
12 ب	مساهمة الأرابوساي (ARABOSAI)	الأمين العام للأرابوساي
12 ج	مساهمة الأسوساي (ASOSAI)	الأمين العام للأسوساي
12 د	مساهمة الكاروساي (CAROSAI)	الأمين العام للكاروساي
12 هـ	مساهمة اليوروساي (EUROSAI)	الأمين العام لليوروساي
12 و	مساهمة الأولاسيفس (OLACEFS)	الأمين العام للأولاسيفس
12 ز	مساهمة الباساي (PASAI)	الأمين العام للباساي
13	ما يستجد من أعمال	رئيس مجلس المديرين

	اختتام الاجتماع	
--	-----------------	--